

بدعم من رهانات انفراجة جيوسياسية وترقب إعادة فتح «هرمز»

695 مليون دينار مكاسب البورصة في جلسة واحدة

1 الأسهم القيادية تقود انتعاشة قوية وتدعم صعود المؤشرات
2 مكاسب جماعية تشمل جميع قطاعات بورصة الكويت

كتب مساعد صالح

عادت بورصة الكويت بقوة إلى دائرة المكاسب، بعدما نجحت في إضافة نحو 695 مليون دينار إلى قيمتها السوقية خلال جلسة واحدة، مستفيدة من موجة تفاؤل حذرة غدت التصريحات الأمريكية بشأن وجود مؤشرات إيجابية للتوصل إلى تفاهات مع إيران، بما قد يسهم في إعادة فتح مضيق هرمز واحتواء التوترات التي أقلت بظلالها الثقيلة على الأسواق الإقليمية خلال الأيام الماضية.

وأنتهت البورصة تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع جماعي، لترتفع القيمة السوقية من 52.263 مليار دينار إلى 52.959 مليار دينار، في انعكاس واضح لتحسن شهية المستثمرين وعودة الثقة تدريجياً إلى التداولات، بعد فترة من

الحذر والترقب بسبب التطورات الجيوسياسية المتسارعة. قاد مؤشر السوق الأول موجة الصعود محققاً مكاسب بلغت 1.51%، فيما ارتفع المؤشر العام بنسبة 1.33%، بينما صعد مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.45%، وزاد مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.31%، ما عكس عودة الزخم إلى مختلف شرائح السوق. بلغت قيمة التداولات نحو 133.92 مليون دينار، عبر تداول 474.57 مليون سهم من خلال تنفيذ 26.42 ألف صفقة، في مستويات نشاط مرتفعة تعكس اتساع قاعدة المتعاملين وعودة المحافظ الاستثمارية إلى اقتناص الفرص. ولم تقتصر الموجة الإيجابية على أسهم محددة، إذ سجلت

القطاعات الـ13 المدرجة ارتفاعات جماعية، في إشارة إلى تحسن المزاج الاستثماري بصورة شاملة، بعيداً عن التحركات الانتقائية الضيقة. تصدرت قطاع السلع الاستهلاكية قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً بنسبة 3.81%، مستفيدة من الأداء القوي لعدد من أسهمه، فيما حققت بقية القطاعات مكاسب متفاوتة دعمت الاتجاه الصاعد للسوق. ارتفعت أسعار 89 سهماً مقابل تراجع 29 سهماً فقط، فيما استقرت 13 سهماً دون تغيير، وهو ما يعكس سيطرة واضحة للقوى الشرائية وتراجع الضغوط البيعية مقارنة بالجلسات السابقة. طالع..... ص 4



أخبار عالمية

«الفيدرالي» يميل إلى التشدد بشأن السياسة النقدية



أكد تقارير إعلامية مالية أن انخفاض أسعار النفط لن يؤدي إلى تراجع سريع في معدلات التضخم الأمريكية، في ظل استمرار الضغوط السعري المرتبطة بقطاع الخدمات وتكاليف الطاقة. وأوضح أن قوة سوق العمل وتحسن المشتريات الاقتصادية يدعمان توقعات الأسواق بإمكانية رفع أسعار الفائدة قبل نهاية العام. كما رجحت تثبيت الاحتياطي الفيدرالي الفاعلة خلال الاجتماع المقبل للبنك المركزي الأمريكي، مع تبني خطاب يميل إلى التشدد بشأن السياسة النقدية. وأضاف أن أي اتفاق لإنهاء التوترات الجيوسياسية قد يدعم شهية المستثمرين للمخاطرة ويعزز أداء الأسواق المالية.

انحسار المخاوف يدفع المستثمرين نحو المخاطرة



تراجعت رهانات التحوط السلبية على ديون الشركات الأوروبية بعد إغلاق مراكز حماية بمليارات الدولارات، في إشارة إلى تحسن ثقة المستثمرين وارتفاع التوقعات بانفراج الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة. ويعكس هذا التحول انتقال المستثمرين من التركيز على حماية المحافظ الاستثمارية إلى زيادة الانكشاف على الأصول الأعلى مخاطرة، مع تراجع الطلب على أدوات التحوط في أسواق الديون الأوروبية. ورغم استمرار جاذبية السوق الأمريكية، بدأت الأسواق الأوروبية تستقطب اهتماماً متزايداً من مديري الأصول الباحثين عن فرص استثمارية في قطاعات وأسواق كانت أقل جذباً خلال الفترة الماضية.

شيخوخة السكان تعزز نمو الأغذية المجددة



تواصل شركات الأغذية المجددة الاستفادة من التحولات الديموغرافية وارتفاع أعداد كبار السن، ما يدعم الطلب على الوجبات الجاهزة في دور الرعاية والمستشفيات وخدمات التوصيل المنزلية. وسجل القطاع نمواً ملحوظاً في المبيعات خلال العام الماضي، مع توقعات باستمرار التوسع خلال الفترة المقبلة مدفوعاً بزيادة الطلب على الحلول الغذائية السريعة والجاهزة. كما تستفيد الشركات من الإنتاج الصناعي واسع النطاق لتلبية احتياجات المؤسسات التعليمية والصحية وقطاع الرعاية الاجتماعية.

تنظيم جديد يستهدف جذب رؤوس الأموال الكبرى

15 عاماً للمستثمر الأجنبي

في خطوة تستهدف تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات النوعية، نشرت الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» قرار مجلس الوزراء بشأن الضوابط اللازمة للترخيص بإقامة المستثمرين الأجانب الخاضعين لأحكام قانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، مأنحة الإدارة العامة لشؤون الإقامة بوزارة الداخلية، بناءً على كتاب من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، صلاحية إصدار إقامة مستثمر لمدة تصل إلى 15 عاماً لفئات محددة من المستثمرين والعاملين في الكيانات الاستثمارية المرخصة. وشمل القرار أربع فئات رئيسية يحق لها الحصول على إقامة المستثمر، تتمثل في مالكي الكيان الاستثماري، والشركاء فيه، والمديرين وأفراد الإدارة العليا الحاصلين على المسميات الوظيفية المعتمدة من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، إضافة إلى أفراد أسر هذه الفئات. ووضع القرار مجموعة من الشروط الواجب توافرها للحصول على الإقامة، أبرزها أن يكون الكيان الاستثماري حاصلًا على ترخيص استثماري ساري المفعول صادر عن الهيئة، وأن يكون المستثمر أو الشريك أو المدير مسجلاً ضمن الكيان الاستثماري لدى الجهات المختصة، مع اعتماد مسماه الوظيفي من الهيئة. كما اشترط تقديم صحيفة حالة جنائية تثبت خلو المتقدم من السوابق الأمنية أو القضائية التي تحول دون إصدار الإقامة، إلى جانب سريان جواز السفر لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وتقديم تعهد من الكيان الاستثماري بحمل المسؤولية القانونية عن صحة البيانات والمستندات المقدمة.

الشباب الخليجي يشكلون 38% من سكان المجلس

أظهر تقرير حديث أن الشباب يواصلون ترسيخ مكانتهم كأحد أهم المحركات الديموغرافية والاقتصادية في دول الخليج، حيث بلغ إجمالي عددهم ضمن الفئة العمرية بين 15 و34 عاماً نحو 23.5 مليون شاب وشابة خلال عام 2024، بما يمثل 38.2 في المئة من إجمالي سكان دول المجلس. وأوضح التقرير أن عدد الشباب بلغ 15.1 مليون نسمة، ما يعادل 64.5% من إجمالي الشباب، مقابل 8.4 ملايين شابة بنسبة 35.5 في المئة. ورغم استمرار الشباب في تشكيل شريحة سكانية رئيسية، فإن نسبتهم من إجمالي السكان شهدت تراجعاً طفيفاً مقارنة بعام 2010، في انسجام مع الاتجاهات العالمية المرتبطة بارتفاع متوسط العمر المتوقع وتراجع معدلات الخصوبة.

نتائج استثنائية تضعها على أعتاب مرحلة جديدة من النمو

30 فلساً للسهم.. «وربة كايبتال» تسجل أعلى أرباح فصلية منذ التأسيس

1 صافي أرباح الشركة 931.8 ألف دينار
2 أرباح الربع المنفصل 252.29 % قفزة في



أحمد الخميلى

3 الإيرادات التشغيلية تتجاوز مليون دينار

4 923.9 ألف دينار أرباح الربع الثالث

5 الأصول ترتفع إلى 4.19 ملايين دينار

حققت شركة وربة كايبتال القابضة واحدة من أقوى نتائجها المالية منذ التأسيس، بعدما أعلنت تسجيل صافي أرباح خاصة بمساهمي الشركة الأم بلغ 931.8 ألف دينار خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 أبريل 2026، لترتفع الأرباح بنسبة 4337.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، في أداء يعد الأعلى منذ تأسيس الشركة، ويعكس التحول الواضح في نشاطها التشغيلي والاستثماري. وجاءت القفزة الأكبر في ربحية السهم، التي بلغت 30.8 فلساً خلال فترة التسعة أشهر، مقابل 0.70 فلس فقط في الفترة المقارنة، لتسجل نمواً استثنائياً تجاوز 4300%. وتعكس هذه الأرقام قدرة الشركة على ترجمة توسع أعمالها إلى نتائج فعلية انعكست بصورة مباشرة على حقوق المساهمين والعائد على الاستثمار.

مستويات قياسية وتكتسب هذه النتائج أهمية إضافية كونها تمثل أولى الخطوات العملية للشركة نحو تحقيق مستويات أرباح قياسية خلال المرحلة المقبلة، بعدما أظهرت البيانات المالية أن النمو لم يكن نتاج عوامل استثنائية عابرة، بل جاء مدفوعاً بتوسع العمليات التشغيلية والمحافظ الاستثمارية وارتفاع الإيرادات التشغيلية بصورة ملموسة. كما سجلت الشركة أعلى أرباح فصلية في تاريخها، بعدما بلغ

صافي أرباح الربع الثالث المنفصل 923.9 ألف دينار، مقارنة بأرباح بلغت 262.2 ألف دينار في الربع المقارن من العام الماضي، بنسبة نمو بلغت 252.29%. وبلغت ربحية السهم خلال الربع ذاته 30.80 فلساً، بما يؤكد أن الأداء القوي تحقق خلال فترة قصيرة وبوتيرة متسارعة.

الإيرادات التشغيلية وعلى مستوى المؤشرات المالية، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 54.93% لتتجاوز حاجز المليون دينار، مدفوعة بنمو صافي إيرادات الاستثمار، فيما ارتفع إجمالي أصول الشركة إلى 4.19 ملايين دينار، بالتزامن مع نجاحها في خفض مطلوباتها بصورة كبيرة، الأمر الذي عزز متانة مركزها المالي.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت حقوق ملكية مساهمي الشركة الأم إلى أكثر من 4 ملايين دينار، في مؤشر على استفادة المساهمين بصورة مباشرة من التحسن الكبير في الأداء.

إعادة ترتيب وفي جانب آخر، تستعد الشركة لمرحلة تنظيمية جديدة، إذ سيبحث مجلس الإدارة خلال اجتماعه المرتقب استقالة رئيس مجلس الإدارة صالح أحمد الحميدي وإعادة تشكيل المجلس، في خطوة تأتي بالتوازي مع مرحلة تشهد فيها الشركة أفضل نتائج مالية في تاريخها، وسط ترقب لسارها خلال الفترات المقبلة. طالع.. ص 2

قفزت بنسبة 4337.8% وريحية السهم 30.8 فلس

931.80 ألف دينار أرباح «وربة كابيتال» في 9 أشهر

1 نمو قياسي بأرباح الربع الثالث المنفصل
بنسبة 252.29% لتبلغ 923.9 ألف دينار

2 توسيع العمليات التشغيلية والاستثمارية
يقود الشركة لقفزة قياسية غير مسبوقة

كتب مساعد صالح



أحمد الخميلي

• إجمالي الإيرادات التشغيلية:

قفزت الإيرادات التشغيلية لفترة التسعة أشهر بنسبة 54.93% لتصل إلى 1.08 مليون دينار، مقارنة بـ 700.2 ألف دينار في الفترة المقارنة، مدفوعة بنمو صافي إيرادات الاستثمار التي بلغت 1.03 مليون دينار.

• إجمالي الموجودات «الأصول»:

ارتفع إجمالي أصول الشركة إلى 4.19 مليون دينار، مقارنة بـ 3.69 مليون دينار وبنسبة نمو 13.63%.

• إجمالي المطلوبات «الالتزامات»:

نجحت الشركة في خفض إجمالي مطلوباتها بنسبة ملموسة بلغت 67.31% لتتراجع إلى 175,279 ديناراً كويتياً فقط، مقارنة بـ 536,120 ديناراً كويتياً في الفترة المقارنة، ما يعكس متانة المركز المالي للشركة.

• حقوق الملكية والائتمان:

سعر 500 فلس للسهم. وجاءت الصفقة الرئيسية عبر بيع محمد عيسى نصف العصفور نحو 3 ملايين سهم بقيمة 1.5 مليون دينار، فيما شملت الصفقتان الأخريان 400 ألف سهم بقيمة 200 ألف دينار، و570 ألف سهم بقيمة 285 ألف دينار، وجميعها بالسعر ذاته البالغ 500 فلس للسهم، إلى رجل الأعمال فراج عبيد فراج العرادة.

ارتفع إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم بنسبة 27.37% لتصل إلى 4,021,4 ملايين دينار مقارنة بـ 3.1 مليون ديناراً. وشهدت الشركة خلال الأسبوع الفائت تنفيذ 3 صفقات متفق عليها على أسهمها بإجمالي نحو 3.97 مليون سهم، وبقيمة تقارب 1.99 مليون دينار، عند

الماضي، بنمو بلغت نسبته 252.29%، فيما بلغت ربحية السهم عن هذه الفترة 30.80 فلساً مقابل 8.74 فلس للربع المقارن. وعزت الشركة هذا الصعود الحاد في صافي الأرباح إلى التوسع المحوظ في العمليات التشغيلية والمحافظة الاستثمارية للشركة خلال الفترة الماضية.

المؤشرات المالية

أظهرت الميزانية العمومية للشركة نمواً وتغييراً استراتيجياً في هيكل الأصول والمطلوبات كما في 30 أبريل 2026 وفقاً للآتي:

وانعكس هذا الأداء القياسي بشكل مباشر على ربحية السهم الأساسية والمحقة لفترة التسعة أشهر، لتسجل 30.8 فلساً للسهم الواحد، مقارنة بـ 0.70 فلس عن الفترة ذاتها من العام الماضي، بنسبة نمو بلغت 4300%.

نتائج الربع الثالث

وعلى صعيد نتائج الربع الثالث المنفصل، فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 أبريل 2026، أظهرت البيانات المالية تحقيق الشركة لصافي ربح بلغ 923.9 ألف دينار، مقارنة بأرباح بلغت 262.2 ألف دينار في الربع الثالث المقارن من العام

اعتمد مجلس إدارة شركة وربة كابيتال القابضة البيانات المالية المرحلية المجمعة للربع الثالث المنتهي في 30 أبريل 2026، كاشفة عن قفزة قياسية وغير مسبوقة في الأداء المالي والعمليات التشغيلية للشركة. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة، أحمد حمد الخميلي، في كتاب موجه إلى بورصة الكويت أن الشركة حققت صافي ربح خاص بمساهمي الشركة الأم بلغ 931.8 ألف دينار عن فترة التسعة أشهر، مقارنة بـ 20.9 ألف ديناراً عن الفترة المقارنة من العام الماضي، بارتفاع نسبته 4337.8%.

WARBA CAPITAL وربة كابيتال

WARBA CAPITAL وربة كابيتال

قفزة قياسية في الأداء المالي

صافي ربح 9 أشهر: 931.8 ألف دينار ↑ 4337.8% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

ربحية السهم 9 أشهر: 30.8 فلس ↑ 4300% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي



أحمد حمد الخميلي
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

نتائج الربع الثالث (3 أشهر): ربحية السهم 30.80 فلس ↑ مقارنة بـ 8.74 فلس

الإيرادات التشغيلية (9 أشهر): 1.08 مليون دينار ↑ 54.93% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

أبرز المؤشرات المالية كما في 30 أبريل 2026

إجمالي الموجودات: 4.19 مليون دينار ↑ 13.63%

إجمالي المطلوبات: 175.3 ألف دينار ↓ 67.31%

حقوق ملكية مساهمي الشركة الأم: 4.02 مليون دينار ↑ 27.37%

صافي إيرادات الاستثمار (9 أشهر): 1.03 مليون دينار

النقد والودائع والأصول السائلة: 1.63 مليون دينار



مجلس الإدارة يجتمع لبحث الاستقالة وإعادة تشكيل المجلس



• استقالة صالح أحمد الحميدي من منصبه كرئيس لمجلس الإدارة ومن عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 11 يونيو 2026 لأسباب خاصة.

• اجتماع مجلس الإدارة يوم الخميس الموافق 18 يونيو 2026، في تمام الساعة 1:45 ظهراً.

المجلس يجتمع لبحث الاستقالة وإعادة تشكيله

استقالة رئيس مجلس إدارة الشركة

في إفصاح على موقع بورصة الكويت كشفت شركة وربة كابيتال القابضة عن تقدم صالح أحمد الحميدي باستقالته من منصبه كرئيس لمجلس الإدارة ومن عضوية مجلس إدارة الشركة بتاريخ 11 يونيو 2026 وذلك لأسباب خاصة. فيما أكدت الشركة في إعلان منفصل أن مجلس إدارة الشركة سوف يجتمع يوم الخميس الموافق 18 يونيو 2026، في تمام الساعة 1:45 ظهراً. وأوضحت الشركة أن جدول الأعمال سيتضمن البنود الرئيسية التالية: مناقشة استقالة رئيس مجلس الإدارة. وأوضحت أنه لا يوجد أثر مالي لهذه المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي.

3

ربحية السهم الصافية
لفترة التسعة أشهر تقفز
بنسبة 4300% لترتفع إلى
31.06 فلساً

4

الإيرادات التشغيلية
للشركة ترتفع بنسبة
54.93% وتتجاوز حاجز
المليون دينار

5

أصول الشركة
الإجمالية تنمو إلى 4.19
ملايين دينار مدفوعة
بارتفاع السيولة والنقد

أخبار الشركات

صدور حكم لصالح «الدولي» في دعوى تصفية «دار الاستثمار»

أعلن بنك الكويت الدولي صدور حكم أول درجة لصالحها وآخرين في دعوى مرفوعة بخصوص تصفية شركة دار الاستثمار. وأوضح «الدولي» أن قاضي الإفلاس أصدر قراره باعتماد خطة التصفية والتوزيع، مع دعوة إدارة الإفلاس بإخطار كلاً من لجنة أمناء تغطية شركة دار الاستثمار ولجنة الإفلاس بهذا القرار، بحسب بيان لبورصة الكويت. يأتي ذلك مع إخطار المدين والدائنين به عن طريق نشره في الجريدة الرسمية، ووضع الصيغة التنفيذية عليه، مع تكليف لجنة الأمناء بتقديم بياناً شهرياً عن حالة التصفية، ومقدار المبالغ المودعة وما أجرته من توزيعات

على الدائنين وفقاً للخطة. ونوه البنك بأنه لا يمكن تحديد الأثر المالي عليه في الفترة الحالية، وذلك إلى أن يتم إجراء التوزيعات على الدائنين وفقاً للخطة المعتمدة بقرار قاضي الإفلاس، على أن يُفصح «الدولي» في حينه عن استلام أي توزيعات وفق الخطة.

«العقارية» توصي بخفض رأس المال لإطفاء الخسائر المتراكمة

أوصى مجلس إدارة شركة الكويتية العقارية القابضة الجمعية العامة غير العادية بتخفيض رأس مال الشركة عن طريق إطفاء الخسائر المتراكمة البالغ قيمتها 10.46 مليون دينار كما في 31 مارس 2026. كما أوصى للجمعية بزيادة رأس مال الشركة عن طريق الاكتتاب العام، وتعديل ما يلزم من مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية على تلك التوصيات؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. وأشارت «العقارية» إلى أن تلك التوصيات تخضع للتعديل وموافقة الجهات الرقابية المختصة، مبينة أنه سيتم الدعوة إلى انعقاد الجمعية العامة غير العادية بعد استيفاء موافقة تلك الجهات.

«النخيل» توقع عقد مناقصة بـ1.55 مليون دينار

وقعت شركة النخيل للإنتاج الزراعي عقد مناقصة تنفيذ وتنسيق وصيانة الزراعة التجميلية والتشجير والري بالحرم الشمالي بمدينة صباح السالم الجامعية - إدارة الإنشاءات والصيانة، بقيمة 1.55 مليون دينار لمدة 3 سنوات. وأشارت «النخيل» في بيان لبورصة الكويت، إلى أن الأثر المالي لتوقيع العقد يتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية من عام 2026 حتى عام 2030. وكانت الشركة قد أعلنت في 20 مايو 2026 تسلمها كتاب ترسية المناقصة عليها.

تابعة لـ«الوطنية العقارية» توقع عقد مشاركة لتطوير مشروع عقاري

وقعت شركة الكويت وادي النيل للتنمية العمرانية - كواديكو التابعة لشركة الوطنية العقارية عقد مشاركة؛ لتطوير مشروع عقاري على قطعة أرض مساحتها نحو 243.47 ألف متر مربع في مدينة السادس من أكتوبر بجمهورية مصر العربية، لمدة 12 عاماً بإجمالي تكلفة متوقعة للمشروع تبلغ 35.5 مليون دينار كويتي. وتوقعت «وطنية» في بيان لبورصة الكويت، أن يُحقق المشروع إيرادات إجمالية بقيمة 42 مليون دينار كويتي، وأن تبلغ الأرباح المتوقعة للشركة التابعة نحو 6.4 مليون دينار. ولفت البيان إلى أن الشركة الأم يخصصها من تلك الأرباح ما يُقارب 5.1

«صكوك»: اتخذنا كافة التدابير بدعوى «العامة للاستثمار»

أعلنت شركة صكوك القابضة اتخاذ كافة التدابير الحاسوبية اللازمة والتحوط الكامل للمخاطر القانونية والالتزامات المحتملة المرتبطة بالدعوى المرفوعة من الهيئة العامة للاستثمار ضد شركة بيت الإعمار الخليجي التابعة. وذكرت «صكوك» أنه تم تكوين مخصص مالي لمواجهة المطالبة القضائية، وينعكس أثره المحاسبي ضمن بند المطالبات في البيانات المالية المرحلية المكثفة المراجعة كما في 31 مارس 2026؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. وأشارت إلى أن بند دائني تمويل إسلامي المقدّر بمبلغ 26.42 مليون دينار يتضمن أصل المطالبة البالغ 21 مليون دينار، بالإضافة إلى مخصص الأرباح المتراكمة والبالغ 5.42 مليون دينار، مبينة أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي حالياً؛ لحين الانتهاء من كافة إجراءات التقاضي وصدور حكم نهائي. يتعلق ذلك بما أعلنته «صكوك» في 11 يونيو الماضي، بخصوص وقف استئنافات تلك الدعوى المرفوعة من المدير العام للهيئة العامة للاستثمار بصفته مؤسس المحفظة الوطنية العقارية ضد الممثل القانوني لـ«بيت الإعمار الخليجي» التابعة والممثل القانوني لـ«صكوك»؛ للمطالبة بـ21 مليون دينار مضافاً إليه عائد سنوي بـ5.25% من 30 ديسمبر 2024 وحتى تمام السداد؛ وذلك لحين الفصل في التمييز.

«الصفة للاستثمار»: صدور حكم استئناف لصالح «قطر الوطني»

أعلنت شركة الصفاة للاستثمار صدور حكم استئناف لصالح بنك قطر الوطني في دعواه المرفوعة ضد الشركة بخصوص مطالبة مالية، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. وذكرت «الصفة» أنه بناءً على الحكم الصادر، فإن الشركة ستقوم بتكوين مخصص بقيمة 7.5 مليون دينار كويتي تقريبا بما يعادل 89.45 مليون درهم إماراتي محل الحكم المشار إليه، وذلك وفقاً للمعالجة الحاسوبية المعتمدة. كما تجدر الإشارة إلى أن الشركة لديها شيكات تحت التحصيل بقيمة 80 مليون درهم إماراتي (6.7 مليون دينار كويتي تقريباً)، بحسب

صدور حكم استئناف في دعوى «كفيك» للوساطة و«رأسمال»

أعلنت شركة كفيك للاستثمار صدور حكم استئناف في دعوى شركة كفيك للوساطة المالية ضد شركة رأسمال القابضة الخاصة بمطالبة مالية بمبلغ 6.62 مليون دينار. وقضى الحكم برفض الاستئناف وتأييد حكم أول درجة القاضي بالوقف التعليقي، وبناءً على ذلك لا تزال الدعوى الموضوعية - المقيدة أمام أول درجة - موقوفة ولم يُفصل فيها حتى تاريخه.

نائب رئيس مجلس إدارة «بيتك» ينقل ملكية 9.5 مليون سهم

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» نقل نائب رئيس مجلس الإدارة عبدالعزيز يعقوب النفيسي 9.50 مليون سهم إلى محفظة استثمارية. ولفت في بيان لبورصة الكويت، إلى أن ذلك الإجراء قد تم الخميس الماضي، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي إلى 17.74 مليون سهم.

«نور»: صدور حكم استئناف لصالح «الاختيار المميز»

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي صدور حكم استئناف لصالح شركة الاختيار المميز للتجارة العامة والمقاولات الزميلة، في دعواها ضد البنك التجاري الكويتي، والممثل القانوني للشركة الكويتية للمقاصة وآخرين، وفق بيان لبورصة الكويت. تختص تلك الدعوى بطلب ندم خبير تمهيداً لإلزام المدعى عليه الأول بما يسفر عنه تقرير الخبرة برد أسهم المنحة المجانية وبيعها عيناً أو قيمتها، والفوائد القانونية

تعامل شخص مطلع على أسهم «التجارية»

أعلنت شركة التجارية العقارية تعامل شخص مطلع على أسهمها في بورصة الكويت. تمثل التعامل في شراء شركة السالمية جروب لتنمية المشاريع 300 ألف سهم في «التجارية» خلال الخميس الماضي بسعر 204 فلساً للسهم الواحد. ولفت البيان إلى أن رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي قد بلغ 22.96 مليون سهم.

«استثمارات» توقع اتفاقية صانع سوق مع «المركز المالي الكويتي»

وقعت شركة الاستثمارات الوطنية اتفاقية خدمات صانع سوق، اليوم الأحد، مع شركة المركز المالي الكويتي؛ وذلك وفق بيان لبورصة.

وأعقب ذلك صدور موافقة بورصة الكويت على تسجيل «المركز» كصانع سوق على أسهم «استثمارات» اعتباراً من غد الاثنين.

في إطار الحفاظ على أملاك الدولة وضمان حسن استغلالها المالية: السحب بدون إنذار عقوبة تأجير الشاليهات والاستراحات

أكدت وزارة المالية لجميع مستغلي الشاليهات وقطع الأراضي «الاستراحات» ضرورة الالتزام التام بشروط وضوابط التراخيص الإدارية الصادرة لهم، وعدم استغلال المواقع بأي صورة تخالف الغرض المرخص من أجله. يأتي ذلك في إطار حرص الوزارة بالحفاظ على أملاك الدولة، وضمان حسن استغلالها وفق الأطر القانونية والتنظيمية المعتمدة.

وتؤكد الوزارة في هذا الشأن على جملة من الضوابط الواجب مراعاتها، أبرزها: الحظر المطلق لتأجير الشاليهات أو قطع الأراضي للغير بأي شكل من الأشكال، والمحافظة على حدود المواقع المرخصة دون تجاوز أو تعدد، والالتزام الكامل بالاشتراطات المنظمة للاستغلال، فضلاً عن سداد المستحقات المالية المترتبة في مواعيدها المحددة دون تأخير. وتنوه الوزارة بأن أي إخلال بشروط وضوابط الترخيص أو التقصير في الوفاء بالتزاماته يستوجب اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية المقررة؛ بما فيها إنهاء الترخيص وإخلاء الموقع فوراً؛ وذلك دون الحاجة إلى أي تنبيه أو إنذار مسبق.

بدعم من رهانات انفراجة جيوسياسية وترقب إعادة فتح مضيق هرمز

695 مليون دينار مكاسب بورصة الكويت في جلسة واحدة

2 474 مليون سهم تم تداولها من خلال 26.4 ألف صفقة خلال الجلسة

1 134 مليون دينار قيمة التداولات و 1.51% مكاسب السوق الأول

كتب مساعد صالح

انتعاش بورصة الكويت: 695 مليون دينار مكاسب في يوم واحد

695 مليون دينار أرباح سوقية

ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لتصل إلى 52.95 مليار دينار في جلسة واحدة.

134 مليون دينار سيولة متداولة

نشاط ملحوظ عبر تنفيذ أكثر من 26 ألف صفقة على 474 مليون سهم.

صعود جماعي لجميع القطاعات الـ13

تصدر قطاع السلع الاستهلاكية الارتفاعات بنسبة 3.81% مع تاون 89 سهماً بالأخضر.

"بيتك" يتصدر السيولة بـ21 مليوناً

استمرار جاذبية الأسهم القيادية والمصرفية كأداة استثمارية آمنة.

رهانات على انفراجة جيوسياسية

محرك الصعود الأساسي هو التفاؤل بشأن اتفاق أمريكي-إيراني وإعادة فتح مضيق هرمز.

الإيجابي خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً إذا ما تواصلت مستويات السيولة الحالية وتراجعت المخاوف السياسية.

حالة ترقب

ورغم هذه المكاسب، تبقى الأسواق في حالة ترقب شديد لأي تطورات جديدة قد تعيد رسم المشهد الاستثماري، إذ إن أي تصعيد مفاجئ قد يؤدي إلى عودة التذبذب سريعاً، في حين أن نجاح الجهود السياسية في احتواء الأزمة قد يفتح المجال أمام موجة صعود جديدة تقودها الأسهم القيادية.

الذي شهدته البورصة الكويتية يعكس أيضاً حالة من إعادة تسعير المخاطر، حيث بدأت الأسواق تأخذ في الحساب سيناريوهات أقل تشاؤماً بشأن مستقبل الأوضاع الجيوسياسية، خاصة إذا ما تم التوصل إلى تفاهات تضمن استمرار انسيابية حركة الملاحه والتجارة عبر مضيق هرمز.

جلسة واحدة

كما أن ارتفاع القيمة السوقية بنحو 695 مليون دينار خلال جلسة واحدة يمنح دفعة معنوية مهمة للمتعاملين، ويعزز من فرص استمرار الزخم

الأولى من حيث أحجام التداول، رغم تراجعته بنسبة 0.82%، بعد تداول نحو 40.79 مليون سهم، في حين تصدر سهم «بيتك» قائمة الأسهم الأكثر استحواداً على السيولة بقيمة بلغت 21.49 مليون دينار، مدعوماً بارتفاع سعره بنسبة 2.07%. ويؤكد الأداء القوي لسهم «بيتك» استمرار جاذبية الأسهم المصرفية بالنسبة للمستثمرين، باعتبارها الملاذ الأكثر أماناً خلال فترات التقلبات، نظراً إلى متانة مراكزها المالية وقدرتها على تحقيق أرباح تشغيلية مستقرة.

ويرى متابعون أن الارتفاع القوي

وجاء سهم «العقارية» في صدارة الأسهم الراجعة بعدما قفز بنسبة 13.54%، مستفيداً من عمليات شراء نشطة ومضاربات مكثفة، فيما تصدر سهم «الصفاء» قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 12.14%، بالالتزام مع إعلان الشركة صدور حكم قضائي ضدها، الأمر الذي ضغط على السهم ودفع المتعاملين إلى تقليص مراكزهم الاستثمارية عليه.

اداء قوي

أما على صعيد النشاط، فقد استحوذ سهم «وطنية» على المرتبة

من التذبذب والضغط التي صاحبت التصعيد العسكري في المنطقة، وهو ما انعكس سريعاً على قرارات المستثمرين الذين فضلوا العودة التدريجية إلى اقتناص الفرص في الأسهم التشغيلية والقيادية.

مستويات مرتفعة

وسجلت السيولة مستويات مرتفعة نسبياً، إذ بلغت قيمة التداولات نحو 133.92 مليون دينار، توزعت على 474.57 مليون سهم، جرى تنفيذها عبر 26.42 ألف صفقة، بما يعكس نشاطاً ملحوظاً وتوسعاً في قاعدة المشاركين بالسوق، سواء من المستثمرين الأفراد أو المحافظ الاستثمارية.

وكان لافتاً أن موجة الصعود لم تقتصر على قطاع أو شريحة محددة، بل شملت جميع قطاعات البورصة البالغ عددها 13 قطاعاً، في دلالة على اتساع نطاق التفاؤل بالسوق وعدم اقتصره على الأسهم القيادية فقط.

وتصدر قطاع السلع الاستهلاكية قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً بنسبة 3.81%، مستفيداً من التحركات الإيجابية التي شهدتها بعض أسهمه، بينما حققت بقية القطاعات مكاسب متفاوتة، في مؤشر على تحسن المزاج الاستثماري العام.

وعلى مستوى أداء الأسهم، ارتفع سعر 89 سهماً من إجمالي الأسهم المتداولة، في حين تراجع 29 سهماً فقط، بينما استقرت أسعار 13 سهماً دون تغيير، وهو ما يعكس تفوقاً واضحاً للقوى الشرائية خلال الجلسة.

خيم اللون الأخضر على تعاملات بورصة الكويت في ختام جلسة الأحد، وسط حالة من التفاؤل الحذر لدى المتعاملين، مدفوعة بتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن وجود مؤشرات إيجابية للتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، بما قد يمهّد الطريق لإعادة فتح مضيق هرمز واحتواء التوترات الجيوسياسية التي ألقّت بظلالها على الأسواق الإقليمية خلال الفترة الماضية. وحققت القيمة السوقية للبورصة الكويتية مكاسب قوية بلغت نحو 695.14 مليون دينار في جلسة واحدة، بعدما ارتفعت من 52.263 مليار دينار بنهاية تداولات الأسبوع الماضي إلى 52.959 مليار دينار بنهاية تعاملات الأحد، في إشارة واضحة إلى عودة شهية المخاطرة لدى المستثمرين وتحسن مستويات الثقة بالسوق.

صعود جماعي

وجاءت تلك المكاسب بالالتزام مع صعود جماعي للمؤشرات الرئيسية، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.51%، ليقود موجة الصعود مستفيداً من الأداء الإيجابي للأسهم القيادية، فيما سعد المؤشر العام بنسبة 1.33%. كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.45%، وزاد مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.31% مقارنة بإغلاقات الخميس الماضي.

ويرى مراقبون أن الأسواق المالية كانت بحاجة إلى أي إشارات إيجابية على الصعيد السياسي، بعد موجة

ثقة المستثمرين لا تزال حاضرة

بعثت جلسة أمس رسالة واضحة مفادها أن بورصة الكويت لا تزال تمتلك القدرة على التعافي السريع واستعادة جزء من خسائرها متى ما توفرت المحفزات المناسبة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، وأن ثقة المستثمرين لا تزال حاضرة، لكنها تبقى رهينة بما ستسفر عنه الأيام المقبلة من تطورات على صعيد الملف الإيراني الأمريكي ومصير الملاحه في مضيق هرمز.

3 ارتفاع جماعي لـ13 قطاعاً و 3.81% نمو قطاع السلع الاستهلاكية

4 89 سهماً باللون الأخضر و 21.49 مليون دينار سيولة استحوذ عليها «بيتك»



افتتح ملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية

وزير الإسكان: تأهيل المطورين العقاريين لأول 3 مشاريع سكنية خلال الأسابيع المقبلة

1 المحيلان: أكثر من 100 ألف طلب إسكاني يفرض توسيع الشراكة مع المطورين العقاريين

2 السلطان: الملتقى يؤسس لانطلاقة جديدة لنهضة إسكانية قائمة على الشفافية والاستدامة



السلطان متحدثاً



م. عبداللطيف حامد المشاري



الصقر أثناء اللقاء كلمته

استراتيجية مهمة لتبادل الخبرات والرؤى وتعزيز الحوار بين الجهات المعنية بالتطوير العمراني والإسكان والاستثمار، بما يدعم جهود التنمية الشاملة في دولة الكويت.

أكد رئيس اللجنة المنظمة للملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية المهندس بدر السلطان أن الملتقى، الذي يُعقد تحت شعار «الفرص الاستثمارية لمشروعات الإسكان والرهن العقاري... الشفافية والإنجاز والاستدامة مبادئ العهد الجديد»، يمثل انطلاقة مباركة لنهضة إسكانية تستهدف توفير السكن للمواطنين الكويتيين بالسرعة المطلوبة وفق معايير الاستدامة والحداثة والراحة. وأشار إلى أن النهضة الإسكانية المنشودة تعتمد على تنوع المنتجات السكنية وملاءمتها لمتطلبات الحياة الحديثة، والاستفادة من خبرات مطورين عقاريين عالميين ومحليين، بما يحقق جودة الحياة للمواطنين ويواكب التطورات العمرانية الحديثة. وأضاف أن الملتقى يسلم الضوء كذلك على فرص التمويل المرن التي تتناسب مع الحالة المادية لكل مستفيد، من خلال تطبيق نظام متطور للرهن العقاري عبر المؤسسات المالية للمرء الأولى في دولة الكويت، بما يساهم في تعزيز الحلول التمويلية الداعمة للطاوع الإسكاني.

وبيّن أن الملتقى يجسد الطموح الكويتي المستمر في تطوير المجتمع وخدمة أبنائه وبناء المستقبل، معرباً عن تطلعه إلى أن تساهم مخرجاته في صياغة حلول واقعية وطموحة للسياسات الإسكانية ودعم مسيرة النمو والبناء في البلاد.

المختلفة، مؤكداً تطلع الشركة إلى البناء على هذه التجربة في مشاريع أكبر تساهم في تطوير مجتمعات عمرانية حديثة وتدعم توجه الدولة نحو مدن أكثر ذكاءً واستدامة.

واختتم المحيلان كلمته بالتأكيد على أهمية تصميم المشاريع السكنية وفق احتياجات الأسرة الكويتية وتنوع أنماط الحياة، بما يضمن توفير بيئة سكنية متكاملة وأمنة تواكب تطلعات الأجيال الحالية والقادمة وتحقق جودة الحياة المنشودة.

الاقتصاد الوطني

وعلى صعيد متصل أكد الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي «المركز»، عبداللطيف وليد النصف، أن المشاريع العمرانية والإسكانية أصبحت اليوم إحدى الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني، لما تخلقه من فرص استثمارية واسعة وأثار إيجابية تمتد إلى العديد من القطاعات المرتبطة بالتطوير العقاري والتمويل والبنية التحتية والخدمات.

وأشار النصف إلى أن هذه التوجهات تتسجم مع تطلعات الدولة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً وكفاءة، مؤكداً أن القطاع المالي والاستثماري يمثل شريكاً رئيسياً في دعم هذه الرؤية من خلال تقديم حلول استثمارية وتمويلية مبتكرة تساهم في تحفيز المشروعات التنموية وتعزيز تدفق رؤوس الأموال نحو القطاعات الحيوية.

وأضاف أن توفير فرص استثمارية طويلة الأجل يعد عاملاً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات التنمية، مشدداً على أن نجاح المرحلة المقبلة يعتمد على تكامل الأدوار بين القطاعين الحكومي والخاص والاستفادة من الخبرات الهندسية والتقنية والمالية لبناء منظومة تنموية متكاملة قادرة على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المستقبلية.

وأوضح أن ملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية يمثل منصة

وأشار إلى أن الشركة ركزت على فهم أولويات الأسرة الكويتية ومتطلبات الإنسان المعاصر وتحويلها إلى نماذج عمرانية وأنماط معيشية تتلاءم مع المتغيرات الحديثة، معرباً عن استعداد الشركة للتعاون مع الجهات الحكومية ودعم الجهود الرامية إلى توفير حلول سكنية تلبي تطلعات المواطنين في الحصول على «بيت العمر».

التطوير الإسكاني

وأكد أن التطوير الإسكاني يمثل أحد أبرز المجالات التي يساهم فيها القطاع الخاص في العديد من دول العالم، مبيّناً أن المرحلة الحالية تتيح فرصة مهمة لتوسيع الشراكة بين الدولة والمطورين العقاريين، بما يساهم في تحويل مشاريع التطوير العمراني إلى محرك للنمو الاقتصادي وتنشيط القطاعات المرتبطة بالبناء والتمويل والخدمات، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي.

وتمنّى المحيلان جهود المؤسسة العامة للرعاية السكنية في طرح المشاريع وإدارتها، مشدداً على أن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتطلب تكامل الأدوار، بحيث تستمر الحكومة في توفير البنية الأساسية والتمكين التنظيمي، فيما يضطلع المطورون العقاريون بأدوار التخطيط والتطوير والإنشاء وتنفيذ البنية التحتية الداخلية للمشروعات. وأشار إلى أن مشروع «واحة حصة المبارك» يمثل نموذجاً عملياً لهذه الرؤية، حيث يجمع بين السكن والعمل والخدمات والمرافق المجتمعية ضمن بيئة عمرانية متكاملة، موضحاً أن المشروع يضم أنماطاً سكنية متنوعة إلى جانب المكاتب والعيادات الصحية والمحلات التجارية والمطاعم والمقاهي والخدمات المختلفة.

وأضاف أن هذا النموذج يعكس قدرة التطوير العقاري على توفير بيئات حضرية متكاملة تسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية وتدعم أنماط الحياة

الإنجاز في المشروعات الإسكانية والتنموية.

القضايا التنموية

من جانبه قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة العقارات المتحدة، مشاري المحيلان، إن الملف الإسكاني يعد من أهم القضايا التنموية والعيشية في الكويت، نظراً لارتباطه المباشر بحياة المواطنين واستقرار الأسر، لافتاً إلى أن عدد الطلبات الإسكانية المسجلة لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية تجاوز 100 ألف طلب، ما يعكس حجم التحدي وأهمية إيجاد حلول عملية ومستدامة لمعالجته. وأوضح المحيلان أن شركة العقارات المتحدة بدأت منذ نحو عشر سنوات دراسة المشهد الإسكاني في الكويت والعمل على تطوير تصورات وحلول تساهم في معالجة هذه القضية الوطنية، مؤكداً أن السكن لا يقتصر على كونه مبنى أو مساحة، بل يمثل أسلوب حياة ومصدراً للاستقرار والأمان وأساساً لبناء الأسرة والمجتمع.

الخبرات العالمية

وأوضح المشاري أن التحديات والاحتياجات المستقبلية تتطلب تبني نماذج أكثر مرونة وكفاءة تستفيد من الخبرات العالمية وتواكب المتغيرات الاقتصادية والعمرانية، مع المحافظة على خصوصية المجتمع الكويتي ومتطلبات الأسرة الكويتية.

وأشار إلى أن مشروع المطور العقاري يعد أحد المحاور الرئيسية لتطوير القطاع الإسكاني وعنصرًا حيويًا لتحقيق الرعاية السكنية المستدامة، موضحاً أن دوره لا يقتصر على إنشاء الوحدات السكنية، بل يمتد إلى الإسهام في بناء مجتمعات عمرانية متكاملة تلبي احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

وأكد المشاري أن الدولة تنظر إلى القطاع الخاص باعتباره شريكاً حقيقياً في التنمية وليس مجرد منفذ للمشروعات، مبيّناً أن هذا التوجه يساهم في تعزيز كفاءة التنفيذ ورفع جودة المخرجات وتسريع وتيرة

أكد وزير الدولة لشؤون الإسكان المهندس عبداللطيف حامد المشاري أن المرحلة الأولى من برنامج المطور العقاري شهدت إقبالاً ملحوظاً من القطاع الخاص على الفرص الثلاثة المطروحة، مشيراً إلى أنه سيتم الانتهاء من هذه المرحلة والإعلان عن تأهيل المطورين العقاريين خلال الأسابيع المقبلة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها خلال افتتاح ملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية (ENCON5)، حيث شدد على أن الملف الإسكاني يمثل أولوية وطنية ثابتة ويحظى باهتمام ودعم القيادة السياسية الرشيدة بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، ومتابعة سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح حفظه الله، وبدعم وتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح.

الصقر: تسريع المشاريع التنموية والإصلاحات الاقتصادية ضرورة لبناء اقتصاد أكثر تنوعاً وصلابة

جذباً للاستثمار، إلى جانب زيادة الإنفاق الاستثماري بما يدعم النشاط الاقتصادي ويعزز تنافسية الكويت. وأضاف أن تسريع تنفيذ المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية يشكل خطوة محورية لما لها من دور مباشر في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية، وخلق فرص مستدامة، ودعم مسار التنمية الشاملة في البلاد.

وأكد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب شراكة حقيقية وتكاملاً بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، معتبراً أن هذا التعاون يمثل حجر الأساس لتجاوز التحديات واستثمار الفرص المتاحة بما يخدم مستقبل الكويت.

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، أن الكويت تمتلك اقتصاداً متيناً وقادراً على تجاوز تداعيات التحديات الجيوسياسية واللوجستية الأخيرة، مشدداً على أهمية الانتقال من مرحلة إدارة التحديات إلى تسريع النمو المستدام وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً وصلابة.

الإصلاحات الاقتصادية

وقال الصقر إن الإصلاحات الاقتصادية تمثل أولوية جوهرية في المرحلة المقبلة، من خلال معالجة التحديات الهيكلية وتعزيز كفاءة بيئة الأعمال وتبني سياسات أكثر

الشملان: «بيتك» مؤل صفقات سيادية بأكثر من 3 مليارات دولار

صفقات سيادية

وكشف الشملان أن «بيتك» شارك خلال عام 2025 في تمويل صفقات سيادية في قطاعات التمويل والتجارة والصناعة والطاقة والخدمات تجاوزت قيمتها 3 مليارات دولار أمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، بما يعكس دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار في المنطقة.

وأضاف أن البنك يواصل دعمه للقطاع الإسكاني من خلال تقديم حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات الأفراد والأسر وتساهم في نمو القطاع العقاري واستدامته، إلى جانب توفير منتجات عقارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، خالد يوسف الشملان، أن أحد المحركات الرئيسية الداعمة للمشروعات الإسكانية والتنموية في الكويت، من خلال توفير حلول تمويلية مبتكرة تواكب احتياجات السوق وتساهم في تنفيذ المشروعات الكبرى بكفاءة واستدامة.

وقال الشملان إن دولة الكويت تشهد مرحلة تنموية مهمة تستند إلى رؤية طموحة لتعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتحقيق الاستدامة، ما يبرز أهمية دور المؤسسات المالية في دعم المشاريع الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق مستهدفات التنمية.



جانب من الحضور

بينما يقيد التضخم البالغ 4.2% خيارات الفيدرالي

«الوطني»: المركزي الأوروبي يفاجئ الأسواق برفع تاريخي لسعر الفائدة

1 ارتفاع حاد في أسعار الوقود يدفع التضخم الأمريكي إلى 4.2% في مايو

2 ارتفاع هامشي لطلبات إعانة البطالة إلى 229 ألف وسط محدودية عمليات التسريح

المملكة المتحدة

انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.1% في ظل تأثير صدمة الطاقة الناجمة عن الحرب مع إيران قبيل القرار المرتبط بأسعار الفائدة انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.1% خلال شهر أبريل، متراجعا عن الأداء القوي الذي سجله في الربع الأول من العام، وذلك في ظل تداعيات الحرب مع إيران وإغلاق مضيق هرمز الحيوي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. وأرجعت وزيرة المالية البريطانية، رتشيل ريفز، هذا التراجع الاقتصادي إلى تداعيات الصراع، منتقدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسبب إشعال فتيل الأزمة، في الوقت الذي أكدت فيه أن السياسات التي تبنتها الحكومة سابقاً وضعت المملكة المتحدة في موقع أفضل للتعامل مع هذه التكاليف. ويعزى الانكماش بصفة رئيسية إلى تراجع قطاع الخدمات بنسبة 0.2%، متأثراً جزئياً بإلغاء عدد من الفعاليات الرياضية في منطقة الشرق الأوسط وما ترتب على ذلك من انعكاسات على بعض الأنشطة الاقتصادية البريطانية، وهو ما فاق الأثر الإيجابي المحدود الناتج عن ارتفاع أعمال الصيانة والإصلاح في قطاع البناء. ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط وما يرافقه من خفض لتوقعات النمو الاقتصادي، إلى جانب تصاعد حالة عدم اليقين السياسي المرتبطة بإمكانية مواجهة قيادة حزب العمال لتحديات داخلية، يجد بنك إنجلترا نفسه أمام مهمة معقدة تتمثل في الموازنة بين الضغوط التضخمية المتزايدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وذلك قبيل اتخاذ قراره المرتقب بشأن أسعار الفائدة الأسبوع المقبل. وأبقى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3406.

أوروبا

رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بالإجماع للمرة الأولى منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام، ليصبح أول بنك مركزي رئيسي يتخذ خطوة تشديد نقدي لمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن صدمة الطاقة المرتبطة بالحرب مع إيران. ومع تجاوز معدل التضخم في منطقة اليورو مستوى 3%، دافعت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، عن قرار رفع أسعار الفائدة، معتبرة أنه خطوة ضرورية للحيلولة دون تجاوز التضخم للمستوى المستهدف البالغ 2%. كما رفضت الانتقادات التي وصفت القرار بأنه «رفع احترازي» سابق لأوانه أو خطأ في السياسة النقدية قد يقاوم من ضعف النشاط الاقتصادي. وفي الوقت الذي رفع فيه البنك المركزي الأوروبي توقعاته للتضخم وخفض هامشياً تقديراته لنمو اقتصاد منطقة اليورو، تشير التوقعات إلى أن صناع السياسة النقدية قد يتجهون إلى تثبيت أسعار الفائدة في اجتماع يوليو المقبل في حال استقرت أسعار الطاقة. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال البنك منتفحاً على اتخاذ مزيد من إجراءات التشديد النقدي خلال النصف الثاني من العام إذا تصاعدت الضغوط الاقتصادية على نطاق أوسع.



الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة بنهاية العام، في محاولة لاحتواء الضغوط التضخمية وتهدة النشاط الاقتصادي.

إعانة البطالة

ارتفع عدد الأمريكيين المتقدمين لطلبات جديدة للحصول على إعانات البطالة خلال الأسبوع الماضي بمقدار 4,000 طلب ليصل إلى 229 ألف طلب بعد التعديل الموسمي. وجاءت هذه القراءة أعلى بقليل من توقعات الاقتصاديين التي كانت تشير إلى 219 ألف طلب. وعلى الرغم من هذا الارتفاع المحدود، إلا أن سوق العمل الأمريكي يواصل إظهار قدر من الصمود، بدعم من استقرار معدل البطالة عند 4.3% واستمرار انخفاض وتيرة تسريح العمالة، كما يعزى جزء من هذه الزيادة إلى بعض العوامل الموسمية المعتادة خلال أوائل شهر يونيو، مع تقدم بعض العاملين في القطاع التعليمي من غير أعضاء هيئة التدريس بطلبات للحصول على إعانات البطالة خلال العطلة الصيفية، وهي تحركات موسمية قد لا تنجح النماذج الإحصائية الحكومية دائماً في عكسها بصورة كاملة. إلا أن مؤشرات سوق العمل تكشف عن بعض مظاهر الضعف الكامنة، إذ شهدت وتيرة التوظيف تباطؤاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة. وأظهر مسح حديث للشركات الصغيرة أن خطط التوظيف الجديدة تراجعت إلى أدنى مستوياتها في ستة أعوام، في أكثر صعوبة بالنسبة للعاطلين عن العمل. إذ ارتفع عدد المستفيدين من إعانات البطالة المستمرة إلى 1.795 مليون شخص، فيما سجلت البطالة طويلة الأجل، والتي تشمل الأفراد العاطلين عن العمل لمدة 27 أسبوعاً أو أكثر، أعلى مستوياتها منذ أواخر العام 2021، مع ارتفاع متوسط مدة البحث عن عمل إلى ما يقارب ثلاثة أشهر.

الذي يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى تبني نهج حذر في إدارة السياسة النقدية، على الرغم من ظهور بعض المؤشرات الأكثر اعتدالاً التي أظهرتها مكونات التضخم الأساسي.

أسعار الجملة

ارتفعت أسعار الجملة في الولايات المتحدة بنسبة 6.5% على أساس سنوي في مايو، مسجلة أسرع وتيرة نمو سنوية منذ أواخر العام 2022. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى اندلاع الحرب مع إيران، والتي تسببت في ارتفاع أسعار البنزين بالجملة بصورة حادة تجاوزت 23% خلال شهر واحد. ونظراً لأن أسعار المنتجين تعكس التكاليف قبل انتقالها إلى المستهلك النهائي، فإنها تعد مؤشراً مبكراً على استمرار الضغوط التضخمية، خاصة بعد أن بلغ معدل تضخم أسعار المستهلكين 4.2% في مايو، وهو أعلى مستوى يسجله منذ ثلاثة أعوام، مدفوعاً بارتفاع أسعار الوقود وتكاليف السفر الجوي، وتساهم هذه الضغوط المعيشية في زيادة حالة الاستياء بين المستهلكين، وذلك قبل خمسة أشهر فقط من انتخابات التجديد النصفي التي ستحدد السيطرة على الكونغرس الأمريكي. وعلى الرغم من التراجع اللطيف الذي شهدته أسعار البنزين خلال الأيام الأخيرة، إلا أن متوسط سعر جالون البنزين العادي ما يزال مستقراً فوق مستوى 4 دولارات منذ شهر مارس، في حين يتوقع أن تتعرض الأسعار للمزيد من الضغوط الصعودية مع انطلاق موسم السفر الصيفي. وحتى عند استبعاد المكونات الأكثر تقلباً، مثل الغذاء والطاقة، لاحظ ارتفاع أسعار المنتجين الأساسية بنسبة 4.9% على أساس سنوي، مما يعكس اتساع نطاق الضغوط التضخمية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع استمرار التضخم عند مستويات تفوق بكثير المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%، يتوقع أن يبقى البنك المركزي على سعر الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه المقبل. إلا أن الأسواق المالية ما تزال ترجح إمكانية لجوء

كبير ستارمر قبيل الانتخابات الفرعية المقرر إجراؤها في دائرة ميكرفيل بتاريخ 18 يونيو. في المقابل، استقرت أسعار الذهب عند مستويات بالقرب من 4,200 دولار للأونصة، متخلية عن جزء محدود من علاوة الملاذ الآمن نتيجة لمعنويات التفاؤل المرتبطة بمحادثات السلام، إلا أنها ما تزال تحظى بدعم قوي من ضغوط التضخم الهيكلي على المستوى العالمي. وفي المحصلة، وعلى الرغم من أن التوصل إلى اتفاق سلام نهائي من شأنه أن يواصل الضغط على أسعار النفط والدولار الأمريكي على المدى القصير، إلا أن أرباح الشركات ما تزال تواجه مخاطر ممتدة.

الولايات المتحدة

تسارع معدل التضخم في الولايات المتحدة مجدداً في شهر مايو، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي إلى 4.2%، ليصل بذلك إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أبريل 2023، مقابل 3.8% في أبريل. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بالزيادة القوية التي سجلتها أسعار الطاقة والمرتبطة بتصاعد التوترات مع إيران، إذ قفزت تكاليف الطاقة بنسبة 23.5% على أساس سنوي، فيما ارتفعت أسعار البنزين بنسبة 40.5% وزيت الوقود بنسبة 58.9%. كما تسارع تضخم أسعار الغذاء إلى 3.1%، في حين ارتفع تضخم تكاليف السكن هامشياً إلى 3.4%، ما يشير إلى أن الضغوط السعيرية لم تعد مقتصرة على قطاع الطاقة فحسب. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.5%، وجاء أقل قليلاً من الزيادة المسجلة في أبريل والبالغة 0.6%، إلا أنه ما يزال عند مستويات كفيفة بالإبقاء على المخاوف التضخمية قائمة. في الوقت ذاته، ارتفع معدل التضخم الأساسي على أساس سنوي إلى 2.9%، مسجلاً أعلى مستوياته منذ سبتمبر 2025، على الرغم من تباطؤ القراءة الشهرية للتضخم الأساسي إلى 0.2% مقارنة بتوقعات بلغت 0.3%. وبصفة عامة، عززت البيانات الرأي القائل بأن التضخم ما يزال عرضة للتأثر بالصددمات الجيوسياسية، الأمر

قال تقرير بنك الكويت الوطني عن أسواق النقد أن الساحة المالية العالمية تتسم حالياً بصدمة ركود تضخمي حادة ناجمة عن الحرب مع إيران وإغلاق مضيق هرمز الحيوي، وذلك على الرغم من أن موجة مفاجئة من التفاؤل الدبلوماسي ساهمت مؤقتاً في تغيير مسار الأصول المالية على المدى القصير. وتعكس بيانات الاقتصاد الكلي صورة واضحة لاتساع الضغوط التضخمية، إذ تسارع معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى 4.2% في مايو، فيما يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ ثلاثة أعوام، مدفوعاً بارتفاع تكاليف الطاقة بنسبة 23.5% على أساس سنوي، في حين ارتفع تضخم أسعار المنتجين إلى 6.5%، بما يشير إلى تنامي الضغوط السعيرية عبر سلاسل الإنتاج. ويتزامن هذا الارتفاع الحاد الذي سجله التضخم مع ظهور مؤشرات تدل على تباطؤ سوق العمل الأمريكي، إذ ارتفع عدد المطالبات المستمرة لإعانات البطالة إلى 1.795 مليون مطالبة، فيما بلغ معدل البطالة طويلة الأجل أعلى مستوياته منذ أواخر العام 2021. وقد وضع هذا المزيج من تباطؤ النشاط الاقتصادي واستمرار الضغوط التضخمية مجلس الاحتياطي الفيدرالي أمام معضلة معقدة، إذ من المتوقع أن يبقى على أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه المقبل، على الرغم من تنامي توقعات الأسواق بإمكانية رفعها مجدداً قبل نهاية العام. وتتكرر هذه التحديات في أوروبا، إذ انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.1% في أبريل، بينما بادر البنك المركزي الأوروبي، في خطوة غير معتادة، إلى قيادة الاستجابة النقدية العالمية عبر تنفيذ أول رفع لأسعار الفائدة منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام، في محاولة للحفاظ على مصداقيته في مواجهة توقعات وصول معدل التضخم إلى 3.0%، وذلك على الرغم من خفض توقعاته لنمو اقتصاد منطقة اليورو إلى 0.8%. وفي أسواق العملات والسلع، حجبت موجة صعود قوية مؤقتاً التأثيرات السلبية لهذه التطورات الاقتصادية، وذلك عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن إمكانية توقيع اتفاق سلام مع إيران في أوروبا يتضمن 14 بنداً خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقد أدى هذا التطور الدبلوماسي إلى تراجع الطلب على أصول الملاذ الآمن، ما دفع مؤشر الدولار الأمريكي للانخفاض إلى نحو 99.8، كما تسبب في هبوط حاد لأسعار مزيح خام برنت بنسبة 4% إلى ما دون 86.5 دولار للبرميل، وسط توقعات برفع العقوبات المفروضة على إيران وإعادة فتح مضيق هرمز خلال 30 يوماً. كما ساهم ضعف الدولار الأمريكي في تقديم دعم مؤقت لليورو، الذي ارتفع إلى ما دون مستوى 1.16 دولار، محققاً مكاسب أسبوعية بنحو 0.5%، في ظل تسعير المستثمرين لاحتمال إقدام البنك المركزي الأوروبي على رفع أسعار الفائدة مرة أخرى بحلول شهر سبتمبر. وبالمثل، استقر الجنيه الإسترليني عند مستويات تفوق 1.34 دولار بقليل، مسجلاً أفضل أداء أسبوعي له خلال شهر، إلا أن فرص تحقيق مزيد من المكاسب ما تزال محدودة في ظل انكماش الاقتصاد البريطاني واستمرار حالة عدم اليقين السياسي المحيطة برئيس الوزراء

استمراراً لجهوده التوعوية ودعمه لحملة «لنكن على دراية»

«بوبيان» يواصل جهوده لتعزيز الوعي بحقوق العملاء وآليات حمايتها



محمد العوضي

المعلومات، إلى جانب تعزيز السلوك المهني وآليات معالجة الشكاوى، وهو ما ينسجم مع أهداف حملة «لنكن على دراية» في رفع مستوى الثقافة المالية والمصرفية لدى العملاء.

وفيما يتعلق بالاحتياطي الإلكتروني، أشار إلى أن «بوبيان» يواصل تطوير أنظمتهم وإجراءاته الوقائية لمواجهة الأساليب

المتجددة للاحتيال المالي، إلى جانب تكثيف الحملات التوعوية التي تحتها العملاء على عدم مشاركة بياناتهم المصرفية أو الشخصية، والاعتماد على القنوات الرسمية والأمنة عند تنفيذ معاملاتهم المالية.

وأضاف أن هناك تعاوناً مستمراً بين البنوك المحلية والجهات الرسمية في الدولة من خلال غرفة افتراضية تعمل

على مدار الساعة للتعامل مع حالات الاحتيال المالي واتخاذ الإجراءات الوقائية والاحترازية اللازمة للحد منها وتعزيز حماية العملاء.

وأكد العوضي أن «بوبيان» يولي اهتماماً كبيراً بتعزيز الوعي والتثقيف

التعليمات الواردة فيه اعتباراً من مايو 2026، بهدف تعزيز مفاهيم الشفافية والإفصاح، وترسيخ بيئة مصرفية تحفظ حقوق العملاء وتواكب أفضل الممارسات العالمية، إلى جانب مراعاة المتطلبات الخاصة بالتعامل مع العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وحدة الشكاوى

وأوضح أن وحدة الشكاوى وحماية العملاء في البنك تتولى مسؤولية متابعة الالتزام بتطبيق التعليمات والضوابط الرقابية ذات الصلة بدليل حماية العملاء، والتأكد من توافق الإجراءات الداخلية مع المتطلبات التنظيمية بما يعزز كفاءة منظومة حماية العملاء داخل البنك.

وأكد العوضي أن دليل حماية العملاء يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء، والإفصاح الواضح عن المنتجات والخدمات المصرفية، والتوعية والتثقيف المالي، وحماية خصوصية البيانات وسرية

العملاء والارتقاء بتجربتهم المصرفية، مشيراً إلى أن من أبرز هذه الخطوات تقليص الدمة المحددة للرد على شكاوى العملاء إلى 5 أيام عمل بدلاً من 15 يوماً، وفق توجيهات بنك الكويت المركزي، بما يعكس الحرص على سرعة معالجة الشكاوى وتعزيز جودة الخدمة ورفع مستوى رضا العملاء.

وأضاف أن «بوبيان» يتبنى نهجاً متكاملاً لتسهيل إجراءات تقديم الشكاوى وتعزيز حماية حقوق العملاء، حيث وفر البنك عدة قنوات مخصصة لاستقبال الشكاوى، إلى جانب إنشاء خط موحد لوحدة الشكاوى وحماية العملاء لتسهيل التواصل المباشر سواء للعملاء أو موظفي البنك، بالإضافة إلى إمكانية تقديم الشكاوى ومتابعتها إلكترونياً عبر تطبيق بوبيان، بما يتيح تجربة أكثر سهولة ومرونة في أي وقت ومن أي مكان.

وأشار إلى أن بنك الكويت المركزي أصدر تحديداً لدليل حماية عملاء البنوك في أكتوبر 2025، على أن يبدأ تطبيق

يواصل بنك بوبيان دعمه لحملة «لنكن على دراية» التوعوية، في إطار جهوده المستمرة لتعزيز الوعي المصرفي ونشر الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، إلى جانب ترسيخ مفاهيم الشفافية والافصاح في المعاملات المالية وحماية حقوق العملاء.

وأكد مساعد المدير العام لإدارة الشكاوى وحماية العملاء في بنك بوبيان محمد أحمد العوضي أن البنك يحرص من خلال مشاركته المستمرة في الحملة على توعية العملاء بحقوقهم المصرفية وتعريفهم بالآليات لتقديم الشكاوى، إلى جانب، ورفع مستوى الوعي بالمخاطر المرتبطة بالاحتياطي الإلكتروني والأمن السيبراني وسبل حماية الحسابات والبيانات المصرفية، وذلك عبر مختلف القنوات الرقمية والمواد التوعوية التي يقدمها البنك بشكل مستمر.

حقوق العملاء

وأوضح العوضي أن القطاع المصرفي يشهد تطوراً متواصلاً في تعزيز حقوق

ضمن برنامجه للمسؤولية الاجتماعية لدعم التعليم والرعاية الصحية في الدولة

«الأهلي الكويتي» يرعى حفل تخرج طلبة كلية طب الأسنان في جامعة الكويت

صقر آل علي: خططنا للمسؤولية الاجتماعية عبارة عن استثمار مستدام طويل الأجل



صقر آل علي

رعى البنك الأهلي الكويتي حفل تخرج الدفعة الجديدة من طلبة كلية طب الأسنان في جامعة الكويت، والذي أقيم بحضور عميد كلية طب الأسنان في جامعة الكويت الدكتور راشد العازمي، وأعضاء هيئة التدريس في الكلية وأهالي الخريجين، والذي شهد تقديم شهادات للطلبة فضلاً عن تكريم البنك والإشادة بدوره كمؤسسة مصرفية رائدة في السوق الكويتي.

وتضاف الرعاية إلى سجل البنك الأهلي الكويتي المميز في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتعكس التزامه بدعم الطلبة والكوادر الوطنية الشابة، والمساهمة في تعزيز التعليم والقطاع الصحي في دولة الكويت، وهي تتماشى مع خطته المستدامة والتي تضع التعليم والشباب في مقدمة أولوياتها.

وبهذه المناسبة، قال رئيس وحدة الاتصالات والعلاقات الخارجية في البنك الأهلي الكويتي صقر آل بن علي «سعداء



والمهنية، ومساندتهم في بداية مسيرتهم العملية، لافتاً إلى أن برنامجه السنوي للمسؤولية الاجتماعية والذي يقوم بتطويره باستمرار يحتم عليه بأن يكون أول الداعمين للحيل الجديد في اللحظات المهمة من حياتهم، لاسيما عند الانتقال من مقاعد الدراسة إلى ميدان العمل.

مشاركتنا الخريجين فرحتهم كجزء من واحبنا لدعم ومساندة وتشجيع الطاقات الشابة، ورعاية كل ما يخدم الصالح العام». واختتم آل بن علي بأن رعاية الحفل تؤكد دور البنك الحيوي كشريك تنموي في المجتمع، يسهم بتمكين الشباب الكويتي في مختلف المجالات العلمية

في إطار شراكته المتواصلة مع جمعية إنجاز الكويت

«الخليج» يكرم الفائزين من فئة الجامعات في مسابقة «برنامج الشركة» 2026

بنك الخليج. على صعيد متصل، يقوم متطوعو بنك الخليج بدور بارز في مساعدة الشباب المشاركين في المسابقة في مختلف برامج إنجاز الكويت هذا العام، فقد كان لهم دور كبير في تقديم برامج الإرشاد الوظيفي ومشاركة المجموعات الطلابية وتوجيههم. يوفر برنامج الشركة لطلاب المرحلة الثانوية والجامعة مهارات ريادة الأعمال، وكيفية تأسيس المشاريع التجارية، ويؤدهم بمهارات القيادة والإدارة إضافة للثقافة المالية، حيث تتاح لهم الفرصة لإقامة شركة طلابية وإدارتها، ويمر الطلاب بالمرحلتين الكاملة لتأسيس مشروع جديد؛ حيث يبدأ الطلاب بوضع خطة عمل، ودراسات الجدوى، وبناء الفريق، وجمع رأس المال، وصولاً إلى ابتكار منتج أو خدمة وبيعها ويختتم البرنامج بمسابقة محلية تقام سنوياً لتقييم الشركات الطلابية.



وأشار إلى أن مسابقة «برنامج الشركة» تحظى بشعبية كبيرة بين الشباب الطموح، إذ توفر لهم تجربة عملية غير مسبوق في تأسيس وإدارة شركة حقيقية، بدعم ورعاية من مؤسسات كبرى، وفي مقدمتها

وعالمياً، وذلك في إطار استراتيجية بنك الخليج التي تضع الشباب في صميم اهتمامها، ورؤية الكويت 2035 التي تؤكد أهمية الاستثمار في الشباب وكذلك وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

والأعمال في الكويت اليوم». وأكد البدر حرص بنك الخليج على دعم الشباب كجزء من التزامه بتشجيع وتطوير مهارات العمل الاحترافية لديهم، بما يساعدهم على مواكبة متطلبات سوق العمل المتغيرة محلياً

وأضاف: «نفخر في بنك الخليج بشراكتنا المستمرة مع جمعية إنجاز الكويتية على مدى أكثر من 20 عاماً، والتي شهدت تبني ودعم العديد من الأفكار الشبابية والشركات التي أصبح بعضها جزءاً من عالم الاقتصاد

في إطار دعمه المتواصل للشباب، كرم بنك الخليج الفائزين بجائزة «أفضل شركة طلابية» لعام 2026، لفئة طلاب الجامعات، وذلك خلال حفل تكريم الفائزين الذي نظمته جمعية إنجاز الكويت في كلية الكويت التقنية (Ktech)، بحضور عدد من الجهات والشركات الراعية، والطلاب وأولياء الأمور، والمتطوعين، ومعلمي المدارس.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام الشؤون المؤسسية في بنك الخليج وعضو مجلس إدارة جمعية إنجاز الكويت ضاري الرشيد البدر: «بعد أيام قليلة من تكريم الفرق الفائزة من فئة طلاب الثانوية، يسعدنا اليوم مشاركة طلاب الجامعة فرحة الفوز بجائزة أفضل شركة طلابية لعام 2026، ونتمنى للفرق الفائزة من الفئتين لتفوق في تمثيل دولة الكويت بالمسابقة الإقليمية التي تقام في القاهرة خلال الفترة المقبلة»



الشطبي: «الكويتية» تدشن رحلاتها الصيفية إلى ميكونوس

المسافرين ويمنحهم تجربة سفر مريحة ومتكاملة. وأشار إلى أن الوجهة الجديدة تأتي ضمن خطة الشركة التشغيلية لموسم الصيف، والتي تهدف إلى توفير شبكة رحلات مرنة ومتنوعة تربط دولة الكويت بالعديد من المدن والمقاصد السياحية حول العالم.

سفر متنوعة أمام العملاء إلى أبرز المقاصد السياحية العالمية. وأضاف الشطبي أن ميكونوس تعد من الوجهات الأوروبية المفضلة خلال فترة الصيف، لما تتمتع به من مقومات سياحية وطبيعية مميزة، مؤكداً أن الشركة تواصل العمل على تطوير خدماتها وتوسيع خيارات السفر بما يواكب احتياجات

شرائح العملاء خلال موسم الصيف. وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي بالتكليف في الشركة الكابتن عبدالوهاب إبراهيم الشطبي إن إطلاق الرحلات إلى ميكونوس يأتي في إطار حرص الخطوط الجوية الكويتية على تعزيز شبكة وجهاتها الموسمية وتوفير خيارات

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن تدشين أولى رحلاتها المباشرة إلى جزيرة ميكونوس اليونانية اليوم الأحد الموافق 14 يونيو 2026 بواقع رحلتين في الأسبوع أيام الأحد والخميس، وذلك ضمن جدول رحلاتها الصيفي الذي يضم عدداً من الوجهات السياحية المميزة التي تلبي تطلعات مختلف

مؤشر تاسي يغلق مرتفعاً 0.6% عند مستوى 11104 نقاط

السوق السعودي يواصل الصعود بدعم البنوك والقيادات

الأهلي السعودي والراجحي يدعمان مكاسب المؤشر الرئيسي

السيولة تتجاوز 4.2 مليارات ريال وسط تحسن معنويات المستثمرين



مستفيداً من استمرار الثقة في مائة القطاع المالي السعودي وقدرته على تحقيق نمو قوي في الأرباح والتمويل. وارتفع سهم مصرف الراجحي إلى 67 ريالاً، مواصلاً أداءه الإيجابي الذي يجعله أحد أبرز الداعمين للمؤشر العام نظراً لثقله النسبي الكبير داخل السوق. كما سجل سهم البنك الأهلي السعودي مكاسب قوية بلغت نحو 1.7% ليغلق عند 40.76 ريال، مستفيداً من استمرار اهتمام المستثمرين بأسهم البنوك الكبرى التي تعد من أكثر القطاعات استقراراً وربحية في السوق السعودية.

ويواصل القطاع المصرفي الاستفادة من نمو الأنشطة الاقتصادية وتمويل المشاريع الكبرى المرتبطة برؤية المملكة 2030، ما يجعله من القطاعات المفضلة لدى شريحة واسعة من المستثمرين المحليين والمؤسسات الاستثمارية.

أنهى سوق الأسهم السعودية تعاملات أولى جلسات الأسبوع على أداء إيجابي، مواصلاً محاولاته لاستعادة مستويات أعلى بعد فترة من التذبذب سيطرت على تحركاته خلال الأسابيع الماضية. وتمكن المؤشر العام «تاسي» من الإغلاق عند مستوى 11104 نقاط مرتفعاً بنحو 62 نقطة، ما يعادل 0.6% مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة، مدعوماً بأداء قوي لعدد من الأسهم القيادية وفي مقدمتها أسهم البنوك والمواد الأساسية، وسط تداولات تجاوزت قيمتها 4.2 مليارات ريال. ويعكس هذا الأداء استمرار تحسن معنويات المستثمرين مع انحسار جزء من المخاوف الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق الإقليمية خلال الأشهر الماضية، إضافة إلى تزايد الرهانات على تحسن بيئة الأعمال والإنفاق الاستثماري في المملكة خلال النصف الثاني من العام.

معادن تتصدر المشهد

كان سهم معادن أحد أبرز نجوم الجلسة بلا منازع بعدما قفز بنحو 5% ليغلق عند 62.05 ريال، وسط تداولات نشطة تجاوزت 3.2 ملايين سهم بقيمة قاربت 200 مليون ريال.

ويكسب هذا الأداء استمرار الرهانات على مستقبل قطاع التعدين السعودي الذي يشهد توسعاً كبيراً في الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية، في ظل توجه المملكة لتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. كما يستفيد السهم من النظرة الإيجابية تجاه الطلب العالمي على المعادن الصناعية والاستراتيجية المستخدمة في الصناعات الحديثة والطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة.

السيولة تتركز في الأسهم القيادية

رغم وجود مكاسب واسعة في عدد من الشركات المتوسطة والصغيرة، فإن الجزء الأكبر من السيولة استمر في التركز داخل الأسهم القيادية ذات الرسلة السوقية المرتفعة.

المؤشر يقترب من مستويات فنية مهمة

شهدت الجلسة تحركات إيجابية منذ بدايتها، حيث نجح المؤشر في تسجيل أعلى مستوى له عند 11137 نقطة، قبل أن يتخلى عن جزء محدود من مكاسبه ويغلق فوق حاجز 11100 نقطة. ويعد الإغلاق فوق هذا المستوى إشارة مهمة بالنسبة للمتداولين، خصوصاً أن السوق تحاول منذ عدة جلسات بناء قاعدة سعرية جديدة تسمح لها بالتحرك نحو مستويات أعلى. كما أن قدرة المؤشر على المحافظة على مكاسبه رغم عمليات جني الأرباح التي شهدتها بعض الأسهم تؤكد وجود طلب استثماري مستمر داخل السوق. ويرى مراقبون أن تجاوز مستويات المقاومة الحالية قد يفتح المجال أمام اختبار نطاقات سعرية أعلى خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا استمرت السيولة بالتدفق إلى الأسهم القيادية.

البنوك تقود المكاسب

لعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في دعم أداء السوق خلال جلسة اليوم،

السوق تراقب المتغيرات العالمية

رغم الأداء الإيجابي، تبقى الأسواق المالية السعودية مرتبطة بعدد من العوامل الخارجية التي قد تؤثر على اتجاهاتها خلال الفترة المقبلة.

وفي مقدمة هذه العوامل مسار أسعار النفط العالمية، وتوجهات السياسة النقدية الأمريكية، إضافة إلى تطورات الاقتصاد العالمي ومستويات السيولة في الأسواق الناشئة. كما يراقب المستثمرون نتائج الشركات المدرجة خلال الفصول المقبلة لمعرفة مدى قدرة الأرباح على دعم التقييمات الحالية واستمرار الزخم الإيجابي في السوق.

تقرب النتائج والإنفاق الحكومي

يترقب المستثمرون خلال الفترة المقبلة مجموعة من المحفزات التي قد تلعب دوراً مهماً في تحديد اتجاه السوق السعودية، وفي مقدمتها نتائج الشركات للربع الثاني من العام، إضافة إلى تطورات المشاريع الحكومية الكبرى ومستويات الإنفاق الرأسمالي المرتبطة برؤية المملكة 2030، ويعول المتعاملون على استمرار النشاط الاقتصادي القوي وانعكاسه على أرباح الشركات المدرجة، خصوصاً في قطاعات البنوك والصناعة والخدمات، الأمر الذي قد يوفر دعماً إضافياً للمؤشر العام ويعزز فرص استهداف مستويات أعلى خلال النصف الثاني من العام، في حال استمرت السيولة المحلية والمؤسسية بالتدفق إلى السوق.

أسهم التأمين والخدمات تسجل مكاسب قوية خلال الجلسة

وجاء هذا الأداء بالتزامن مع تراجع أسعار النفط العالمية عقب الأنباء المتعلقة بالتوصل إلى تسوية للأزمة بين الولايات المتحدة وإيران وإعادة فتح مضيق هرمز، وهو ما خفف المخاوف المرتبطة بالإمدادات النفطية العالمية وأدى إلى انخفاض علاوات المخاطر التي كانت تدعم أسعار الخام خلال الفترة الماضية. ورغم هذا التراجع، لا يزال سهم أرامكو يمثل أحد أهم ركائز السوق السعودية بفضل وزنه الكبير ومكانته المحورية في الاقتصاد الوطني.

الملكة القابضة تعرض لجني أرباح

سجل سهم الملكة القابضة أكبر الضغوط بين الأسهم النشطة بعدما هبط بنحو 6% وسط تداولات تجاوزت 5.5

ويشير ذلك إلى أن المستثمرين ما زالوا يفضلون الشركات ذات المراكز المالية القوية والقدرة الأعلى على تحقيق الأرباح المستدامة، خصوصاً في ظل استمرار بعض التحديات الاقتصادية العالمية. كما يعكس هذا التوجه رغبة المؤسسات الاستثمارية في الحفاظ على درجة أعلى من الأمان والمرونة داخل محافظتها الاستثمارية، عبر التركيز على الشركات الكبرى ذات السيولة المرتفعة.

أرامكو تحت ضغط النفط

في المقابل، شكل سهم أرامكو السعودية أحد أبرز الضغوط على المؤشر بعدما تراجع بنحو 1% ليغلق عند 26.88 ريال.

ملايين سهم. ويبدو أن السهم تعرض لعمليات جني أرباح بعد موجات الصعود السابقة المرتبطة بارتفاع قيمة استثماراته في شركات التكنولوجيا العالمية، خصوصاً بعد التطورات الأخيرة المتعلقة بإدراج الشركات التقنية الكبرى. وعادة ما تشهد الأسهم المرتبطة بالأسهم الاستثمارية العالمية تقلبات أكبر مقارنة بالشركات التشغيلية، نتيجة تأثرها المستمر بتغيرات التقييمات والأسواق الخارجية.

نشاط ملحوظ في الأسهم المتوسطة

لم تقتصر المكاسب على الأسهم القيادية فقط، بل امتدت إلى عدد من الشركات المتوسطة والصغيرة التي سجلت ارتفاعات لافتة تراوحت بين 3% و 7%. وشملت قائمة الراجحين شركات تعمل في قطاعات الخدمات الصحية والتأمين والصناعة والتقنية، ما يعكس اتساع قاعدة المشاركة في الصعود وعدم اقتصره على عدد محدود من الأسهم. ويعد هذا التنوع في المكاسب مؤشراً إيجابياً على تحسن شهية المخاطرة لدى المستثمرين، خصوصاً عندما تتوزع السيولة بين قطاعات مختلفة بدلاً من تركيزها في أسهم محددة.

اتجاه إيجابي بحذر

ومع استمرار السيولة فوق حاجز أربعة مليارات ريال واتساع دائرة الأسهم المرتفعة، تبدو السوق في وضع أفضل مقارنة بالفترات الماضية، إلا أن استمرار هذا المسار سيبقى مرهوناً بقدرة الأسهم القيادية على المحافظة على زخمها، وباستقرار المتغيرات الاقتصادية والنفطية العالمية خلال الأسابيع المقبلة.

بصورة عامة، أظهرت جلسة اليوم قدرة السوق السعودية على مواصلة الصعود رغم بعض الضغوط التي تعرضت لها أسهم مؤثرة مثل أرامكو والملكة القابضة. كما أكدت المكاسب المسجلة في أسهم البنوك والمواد الأساسية وجود رغبة شرائية واضحة تدعم المؤشر فوق مستوى 11100 نقطة.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/06/14	2026/06/11	الشركة	الترتيب
(%) 6.38	13.50	14.42	الملكة	1
(%) 5.38	123.00	130.00	لويريف	2
(%) 3.69	57.45	59.65	الرمز	3
(%) 3.25	6.26	6.47	سماسكو	4
(%) 3.22	30.10	31.10	ينساب	5
(%) 2.68	29.00	29.80	مجموعة صافولا	6
(%) 2.37	13.61	13.94	بترو رايخ	7
(%) 1.89	16.05	16.36	جريب	8
(%) 1.85	4.25	4.33	للطاحن الرابعة	9
(%) 1.83	32.26	32.86	البحري	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/14	2026/06/11	الشركة	الترتيب
% 8.40	17.29	15.95	صدق	1
% 8.15	20.69	19.13	ثشب	2
% 7.65	4.22	3.92	الخليجية العامة	3
% 7.45	45.58	42.42	أبو معطي	4
% 6.10	6.78	6.39	أسيح	5
% 5.43	26.78	25.40	للتقدمة	6
% 5.17	62.05	59.00	معادن	7
% 5.07	112.00	106.60	دلہ الصحية	8
% 4.57	53.80	51.45	إبراهيم ناس	9
% 3.92	9.54	9.18	ملاذ للتأمين	10

المؤشر العام يربح 197 نقطة ويغلق فوق مستوى 10460 نقطة

بورصة قطر تقفز 2% بدعم رهانات انفراج إقليمي

«ناقلات» يتصدر الراحين و«المصرف» يستحوذ على السيولة

2

أسهم النقل تقود الارتفاعات بأقوى أداء بين القطاعات

1



والطاقة عبر مضيق هرمز الذي يعد أحد أهم الممرات البحرية العالمية لنقل النفط والغاز. ويرى متعاملون أن تراجع احتمالات التصعيد الإقليمي من شأنه تعزيز الثقة في الأسواق المالية الخليجية ودعم تدفقات الاستثمار، الأمر الذي انعكس في عمليات شراء استهدفت الأسهم القيادية وأسهم القطاعات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والتجاري.

أنتهت بورصة قطر تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع قوي، مدعومة بتحسين معنويات المستثمرين وترقب تطورات سياسية قد تسهم في تهدئة التوترات الإقليمية، بعدما أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إمكانية التوصل لاتفاق مع إيران من شأنه المساعدة في ضمان انسيابية حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، وهو ما انعكس إيجاباً على الأسواق الخليجية بشكل عام.

نشاط التداول

بلغت قيمة التداولات خلال الجلسة نحو 386.69 مليون ريال، مقارنة مع 1.27 مليار ريال في الجلسة السابقة، علماً بأن تداولات الخميس تضمنت تنفيذ صفقتين في سوق السندات بقيمة بلغت نحو 993.9 مليون ريال، ما يجعل المقارنة المباشرة بين القيم أقل دلالة على النشاط الفعلي في سوق الأسهم. في المقابل، ارتفعت أحجام التداول إلى 149.14 مليون سهم مقابل 102.78 مليون سهم في الجلسة السابقة، بينما بلغ عدد الصفقات المنفذة 16.89 ألف صفقة مقارنة مع 20.18 ألف صفقة في جلسة الخميس.

وارتفع المؤشر العام للبورصة بنسبة 1.92% ليغلق عند مستوى 10461 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 197.12 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الخميس الماضي، ليستعيد جانباً من زخمه مدعوماً بمكاسب واسعة النطاق شملت غالبية الأسهم والقطاعات المدرجة.

رهانات المستثمرين

جاءت مكاسب السوق في ظل تزايد رهانات المستثمرين على أن أي انفراج محتمل في العلاقات الأمريكية الإيرانية قد يخفف من المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بمنطقة الخليج، خصوصاً ما يتعلق بحركة التجارة

للتأمين» و«السينما» عند مستويات الإغلاق السابقة دون تغيير يذكر.

بقية القطاعات مكاسب متفاوتة دعمت الأداء العام للسوق.

صعود جماعي

أداء الأسهم

عكست حركة القطاعات اتساع نطاق التفاؤل في السوق، إذ ارتفعت ستة قطاعات من أصل القطاعات المدرجة، ما يشير إلى مشاركة واسعة في موجة الصعود وعدم اقتصرها على عدد محدود من الأسهم. وتصدر قطاع النقل قائمة القطاعات الراحبة بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 3.13%، مستفيداً من الأداء القوي لأسهمه ومن التوقعات المرتبطة بتحسين حركة التجارة والشحن البحري في حال تراجع التوترات الجيوسياسية. في المقابل، كان قطاع الاتصالات الوحيد الذي أنهى الجلسة على تراجع، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.34%، في حين حققت

السيولة والنشاط استحوذ سهم «مسيعيد» على صدارة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات المتداولة، بعد تداول نحو 16.09 مليون سهم، بالتزامن مع ارتفاع سعره بنسبة 2.49%. أما من حيث السيولة، فقد تصدر سهم «المصرف» قائمة الأسهم الأكثر استقطاباً للأموال المتداولة بقيمة بلغت 28.66 مليون ريال، مدعوماً بارتفاع سعره بنسبة 3.47%. ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالقطاع المصرفي باعتباره أحد أبرز المستفيدين من تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية.

ترقب مستمر

يتجه اهتمام المستثمرين خلال الفترة المقبلة إلى متابعة التطورات السياسية في المنطقة، إلى جانب مراقبة تحركات أسعار الطاقة والبيانات الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على توجهات الأسواق الخليجية.

ويرى محللون أن استمرار تحسن المعنويات وتراجع المخاوف الجيوسياسية قد يمنح بورصة قطر فرصة لمواصلة الصعود خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً مع عودة السيولة إلى الأسهم القيادية واتساع قاعدة الأسهم المشاركة في الارتفاعات، وهو ما يعزز من فرص اختبار قمم جديدة على المدى القريب.

أكثر الشركات انخفاصاً

التغير	2026/06/14	2026/06/11	الشركة
1.26%	4.295	4.350	بيمه
1.05%	3.955	3.997	الأملي
0.58%	13.630	13.710	أوريدو
0.40%	2.217	2.226	تكنو كيو
0.18%	3.394	3.400	ميزة

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/14	2026/06/11	الشركة
4.73%	4.336	4.140	ناقلات
4.03%	2.220	2.134	لشا
3.76%	17.640	17.000	بنك قطر الوطني
3.47%	22.040	21.300	للصرف
3.08%	5.257	5.100	مجمع للناعي
2.90%	2.979	2.895	إنماء القابضة
2.49%	1.192	1.163	مسيعيد
2.45%	0.753	0.735	أعمال
2.33%	2.860	2.795	بنك الدوحة
2.07%	0.593	0.581	الفالح

بناء أكبر ناقلة غاز في العالم لصالح «قطر للطاقة»



باشرت شركة «هودونغ-تشونغهاو» الصينية، التابعة لمؤسسة الصين الحكومية لبناء السفن (CSSC)، أعمال بناء أول ناقلة غاز طبيعي مسال من طراز «QC-Max»، والتي تعد الأكبر في العالم بسعة تبلغ 271 ألف متر مكعب، لصالح شركة «قطر للطاقة».

وجرى الاحتفال ببدء قصّ ألواح الصلب الأولى للسفينة خلال مراسم رسمية، بحضور مسؤولين من «قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال»، و«كوسكو لشحن الطاقة والمنشآت النفطية» الصينية، و«إم أو إل» اليابانية، إلى جانب ممثلين عن جهات أخرى ذات صلة.

ويأتي هذا المشروع ضمن العقود التاريخية التي أبرمتها «قطر للطاقة» مع مؤسسة الصين الحكومية لبناء السفن (CSSC)، لبناء 24 ناقلة غاز عملاقة من طراز «QC-Max»، بتكلفة تقديرية تبلغ نحو 333 مليون دولار للناقلة الواحدة. كما يندرج ضمن برنامج توسع استراتيجي يستهدف بناء 128 ناقلة، دعماً لمشروعات توسعة حقل الشمال، ومواكبة الطلب العالمي المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة. ومن المتوقع تسليم أول ناقلة خلال النصف الأول من عام 2028. وتتميز ناقلات «QC-Max» بمواصفات

يعتمد على بطانات عازلة متقدمة تقلل معدل تبخر الغاز إلى نحو 0.087% يومياً، ما يحد من الفاقد أثناء النقل لمسافات طويلة ويخفض انبعاثات الكربون، بما يتوافق مع أعلى معايير المنظمة البحرية الدولية.

للبيئة، تشمل نظام دفع ثنائي الوقود عالي الكفاءة، ونظام إعادة إساءة الغاز، ونظام تزييت بالهواء لتقليل الاحتكاك. كما تضم خمسة خزانات شحن مزودة بأحدث نظام احتواء غشائي من تطوير شركة «GTT»،

على ناقلات «Q-Max» الحالية، التي كانت تعد الأكبر سابقاً بسعات تتراوح بين 263 و266 ألف متر مكعب، رغم تقاربها في الطول. وعلى المستوى التقني، جُهزت الناقلات الجديدة بأنظمة متطورة وصديقة

غير مسبوقه عالمياً، إذ يبلغ طول الناقلات 344 متراً، وعرضها 53.6 متراً، مع غاطس يصل إلى 12 متراً، وسعة استيعابية تبلغ 271 ألف متر مكعب، ما يجعلها الأكبر عالمياً من حيث الحمولة، وبذلك تتفوق

مؤشر مسقط 30 يغلق مرتفعاً فوق 7670 نقطة بدعم البنوك

القطاع المالي يدفع بورصة مسقط لمواصلة المكاسب

استهلت بورصة مسقط تعاملات الأسبوع على أداء إيجابي، مدعومة بارتفاع أسهم القطاع المالي الذي قاد السوق نحو المنطقة الخضراء، في وقت واصل فيه المستثمرون التركيز على الأسهم المصرفية والقيادية التي استحوذت على الجزء الأكبر من النشاط والسيولة خلال الجلسة.

وأنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات اليوم الأحد مرتفعاً بنسبة 0.47% ليغلق عند مستوى 7670.43 نقطة، رابحاً 36.04 نقطة مقارنة بمستوياته المسجلة في ختام جلسة الخميس الماضي، ليواصل بذلك مسار الاستقرار الإيجابي الذي تشهده السوق خلال الفترة الأخيرة.

دعم مصرفي

جاء الأداء الإيجابي للمؤشر بدعم مباشر من القطاع المالي الذي انفراد بالمكاسب بين القطاعات الرئيسية، بعدما ارتفع بنسبة 0.76%، مستفيداً من الأداء القوي لعدد من الأسهم المصرفية وفي مقدمتها سهم بنك مسقط. وسجل سهم بنك مسقط ارتفاعاً لافتاً بنسبة 4.74% ليكون أحد أبرز المحركات الرئيسية للمؤشر خلال الجلسة، مستفيداً من اهتمام المستثمرين بالقطاع المصرفي الذي يظل أحد أكثر القطاعات وزناً وتأثيراً في السوق العماني. وفي المقابل، حدّ من مكاسب القطاع المالي تراجع سهم الشرقية للاستثمار القابضة بنسبة 2.86%، إلا أن الأداء القوي للأسهم البنكية

كان كافياً للحفاظ على المسار الصاعد للقطاع والمؤشر العام.

ضغوط صناعية

على الجانب الآخر، أنهى قطاع الصناعة تعاملاته على تراجع بنسبة 0.19%، متأثراً بضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم المدرجة ضمن القطاع. وتصدر سهم الحسن الهندسية «قيد التصفية» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً في القطاع بعدما فقد 14.29% من قيمته خلال الجلسة، في حين انخفض سهم الأسماك العمانية بنسبة 4.35%، ما أسهم في الضغط على أداء القطاع الصناعي وتقليص جزء من مكاسب السوق. ورغم هذه التراجعات، فإن الأداء الإيجابي للقطاع المالي حافظ على توازن السوق ومنع المؤشر من التعرض لضغوط أكبر خلال الجلسة.

الخدمات تتراجع

كما أغلق مؤشر قطاع الخدمات على انخفاض طفيف بلغت نسبته 0.11%، متأثراً بتراجع عدد من الأسهم التشغيلية. وجاء سهم الشرقية لتحلية المياه في مقدمة الضاغطين على القطاع بعد انخفاضه بنسبة 3.31%، كما تراجع سهم مسقط للغازات بنسبة 2.05%، الأمر الذي أثر على أداء المؤشر القطاعي. في المقابل، تمكن سهم الغاز الوطنية من الحد من خسائر القطاع بعدما تصدر قائمة الأسهم الراجعة على مستوى السوق بالكامل، مسجلاً ارتفاعاً قوياً بلغت نسبته 7.62%، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين ببعض الفرص الانتقائية داخل قطاع الخدمات.

نمو التداولات

وعلى صعيد النشاط، شهدت السوق تحسناً

ملحوظاً في مستويات التداول مقارنة بالجلسة السابقة، ما يعكس استمرار تدفق السيولة إلى عدد من الأسهم القيادية والنشطة.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 3.08% ليصل إلى 131.67 مليون ورقة مالية، مقابل 127.74 مليون ورقة مالية في جلسة الخميس الماضية. كما زادت قيمة التداولات بنسبة 3.3% لتبلغ 35.04 مليون ريال عماني، مقارنة مع 33.92 مليون ريال في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس تحسناً متدرجاً في مستويات النشاط بالسوق.

الأسهم النشطة

استحوذت الأسهم المصرفية على جانب مهم من اهتمام المستثمرين خلال الجلسة، حيث تصدر سهم بنك صحران الدولي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات المتداولة، بعدما سجل تداولات بلغت 31.79 مليون سهم. أما من حيث السيولة، فقد جاء سهم بنك مسقط في صدارة الأسهم الأكثر استقطاباً للأموال المتداولة، بقيمة بلغت 10.93 مليون ريال عماني، مستفيداً من الأداء القوي لسعر السهم والإقبال الملحوظ من المستثمرين.

ويعكس هذا النشاط استمرار الرهان على القطاع المصرفي باعتباره المحرك الرئيسي للسوق خلال المرحلة الحالية، في ظل تمتعه بمستويات سيولة مرتفعة وثقة استثمارية مستقرة.

تقرب المرحلة المقبلة

يتطلع المستثمرون خلال الفترة المقبلة إلى نتائج الشركات وتطورات البيئة الاقتصادية المحلية والإقليمية، باعتبارها عوامل رئيسية قد تحدد اتجاهات السوق في المدى القصير. ويرى مراقبون أن استمرار الأداء القوي للقطاع المالي وعودة السيولة إلى الأسهم القيادية قد يوفران دعماً إضافياً لمؤشر مسقط 30 خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً إذا استمرت مستويات التداول في التحسن واتسعت قاعدة الأسهم المشاركة في المكاسب، ما قد يمنح السوق فرصة لمواصلة التقدم نحو مستويات أعلى خلال النصف الثاني من العام.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/14	2026/06/11	التغير
1 بنك مسقط	0.420	0.401	4.74%
2 بركاء لتحلية المياه	0.160	0.157	1.91%
3 الأنوار لبلاط السيراميك	0.161	0.158	1.90%
4 بنك نزوى	0.142	0.140	1.43%
5 أومنفست	0.373	0.370	0.81%
6 أوكيو للصناعات الأساسية	0.266	0.264	0.76%
7 الأنوار للإستثمارات	0.170	0.169	0.59%
8 الباطنة للطاقة	0.194	0.193	0.52%
9 بنك صحران	0.202	0.201	0.50%
10 اسيايد	0.262	0.261	0.38%

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/06/14	2026/06/11	التغير
1 الأسماك العمانية	0.022	0.023	4.35%
2 لها للسيراميك	0.252	0.263	4.18%
3 مسقط للغازات	0.143	0.146	2.05%
4 ظفار الدولية للتنمية	0.295	0.300	1.67%
5 فولتامب للطاقة	0.189	0.192	1.56%
6 شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.227	0.230	1.30%
7 جلفار للهندسة و القاولات	0.154	0.156	1.28%
8 عمانتيل	1.417	1.429	0.84%
9 أبراج لخدمات الطاقة	0.408	0.411	0.73%

المؤشر العام يربح 10.5 نقاط ويقترب من حاجز 2000 نقطة

بورصة البحرين تغلق مرتفعة مع نشاط انتقائي

قطاعا المال والمواد الأساسية يقودان مكاسب السوق

المواد الأساسية تستحوذ على 47% من إجمالي السيولة



أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع، مدعومة بمكاسب سجلتها عدة قطاعات رئيسية، في مقدمتها قطاع المال وقطاع المواد الأساسية وقطاع العقارات، ما عزز من أداء السوق ودفع المؤشر العام لمواصلة التحرك في المنطقة الخضراء.

وأغلق مؤشر البحرين العام عند مستوى 1991.88 نقطة، مرتفعاً بمقدار 10.51 نقطة مقارنة بمعدل الإقفال السابق، ليعكس استمرار حالة الاستقرار النسبي في السوق بدعم من تحسن أداء عدد من الأسهم القيادية.

ويأتي هذا الأداء في وقت تواصل فيه السوق الاستفادة من النشاط الانتقائي للمستثمرين، الذين يركزون على الأسهم ذات الأساسيات القوية والقطاعات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي المحلي.

دعم القطاعات

استندت مكاسب المؤشر العام إلى الأداء الإيجابي لثلاثة قطاعات رئيسية، تمثلت في قطاع المال وقطاع المواد الأساسية وقطاع العقارات، وهي قطاعات تتمتع بوزن مؤثر في السوق البحرينية.

وساعدت الارتفاعات المسجلة في هذه القطاعات على تعويض أي ضغوط محدودة في بقية مكونات السوق، ما مكّن المؤشر من إنهاء الجلسة على مكاسب واضحة.

ويشير هذا الأداء إلى استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم المرتبطة بالأنشطة المالية والاستثمارية والصناعية، إلى جانب الشركات العقارية التي تستفيد من تحسن مستويات الثقة الاقتصادية.

المؤشر الإسلامي

شهد مؤشر البحرين الإسلامي بدوره جلسة إيجابية، إذ أغلق عند مستوى

استثماري واضح بالشركات العاملة في القطاع، سواء نتيجة توقعات الأداء التشغيلي أو بسبب جاذبية التقييمات الحالية لبعض الأسهم المدرجة.

اهتمام انتقائي

أظهرت تعاملات الجلسة استمرار النهج الانتقائي للمستثمرين في السوق البحرينية، حيث تركزت السيولة في قطاعات محددة بدلاً من انتشارها على نطاق واسع بين جميع الأسهم.

ويعد هذا السلوك أمراً معتاداً في الأسواق ذات الأحجام المتوسطة، إذ يفضل المستثمرون توجيه استثماراتهم نحو الشركات التي تتمتع بأساسيات قوية أو فرص نمو واضحة.

كما ساعدت هذه التحركات على تعزيز أداء المؤشر العام رغم محدودية أحجام التداول مقارنة ببعض الأسواق الخليجية الأكبر حجماً.

دعم إضافي خلال الجلسات المقبلة

يتابع المستثمرون خلال الفترة المقبلة نتائج الشركات والتطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، باعتبارها من أبرز العوامل المؤثرة في اتجاهات الأسواق المالية الخليجية.

ويرى محللون أن استمرار النشاط في قطاعات المال والمواد الأساسية والعقارات قد يوفر دعماً إضافياً لبورصة البحرين خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً إذا شهدت السوق تحسناً في مستويات السيولة واتساعاً في قاعدة الأسهم المشاركة في المكاسب.

وفي الجمل، عكست جلسة الأحد أداءً مستقراً وإيجابياً للسوق البحرينية، مع استمرار الدور المحوري للقطاعات القيادية في دعم المؤشرات وتعزيز ثقة المستثمرين.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/14	2026/06/11	التغير
1 الخليجية المتحدة للإستثمار	0.036	0.033	9.09%
2 بنك السلام	0.215	0.211	1.90%
3 بنك جي إف إنش	0.595	0.584	1.88%
4 زين البحرين	0.118	0.116	1.72%
5 عقارات السيف	0.127	0.126	0.79%
6 ألبا	0.907	0.900	0.78%
7 البحرين الوطني	0.516	0.515	0.19%

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/06/14	2026/06/11	التغير
1 بيبون ش.م.ب	0.461	0.462	0.22%

القيمة السوقية الضخمة تعكس رهانات على اقتصاد الفضاء المستقبلي

«سبيس إكس» عند تريليوني دولار.. هل يسبق الحلم الواقع؟

2 الإيرادات المستقبلية أصبحت المحرك الرئيسي لتسعير السهم

1 فجوة واسعة بين التقييمات الحالية والعوائد التشغيلية القائمة



على النتائج التشغيلية الفعلية بدلاً من الاكتفاء بالوعد المستقبلية. وفي هذه المرحلة يصبح السؤال الأساسي: هل تستطيع الشركة تحقيق النمو المطلوب لتبرير التقييم الحالي؟ وكلما اتسعت الفجوة بين الأداء الفعلي والتوقعات المرتفعة، ازدادت احتمالات تعرض السهم لموجات تصحيح أو إعادة تقييم.

تسعير المستقبل قبل حدوثه

تكشف قصة «سبيس إكس» عن تحول أعمق في أسواق المال العالمية. فالمستثمرون لم يعودوا يقيمون الشركات فقط بناءً على أرباحها الحالية أو أصولها القائمة، بل أصبحوا مستعدين لدفع مبالغ هائلة مقابل احتمالات النمو المستقبلية.

وفي عصر الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي والفضاء التجاري، باتت الأسواق أكثر استعداداً لتسعير الأفكار الكبرى قبل أن تتحول إلى أعمال ناضجة.

اختبار تاريخي للأسواق

في النهاية، لا يمثل تقييم «سبيس إكس» مجرد رقم مالي ضخم، بل يمثل اختباراً تاريخياً لقدرة الأسواق على التنبؤ بالمستقبل. فالمتفائلون يرون أن الشركة قد تصبح خلال عقد أو عقدين حجر الأساس لاقتصاد فضائي جديد تتجاوز قيمته تريليونات الدولارات، بينما يرى المحفظون أن الأسواق ربما تسبق الواقع بعشرات السنين.

وبين هذين الرأيين، تبقى «سبيس إكس» واحدة من أكثر الشركات إثارة للجدل في التاريخ الحديث، ليس بسبب ما تحققة اليوم، بل بسبب ما يعتقد المستثمرون أنها قد تحققة غداً.

الشركة تحديات كبيرة لا يمكن تجاهلها. التوسع في المشاريع الفضائية يتطلب إنفاقاً رأسمالياً ضخماً ومستداماً لسنوات طويلة. كما أن أي تأخير في تنفيذ الخطط أو تجاوز في التكاليف أو تباطؤ في نمو الطلب قد يؤثر بصورة مباشرة على التوقعات التي بُنيت عليها التقييمات الحالية.

إضافة إلى ذلك، فإن المنافسة العالمية في مجالات الأقمار الصناعية والذكاء الاصطناعي والاتصالات الفضائية تزداد حدة عاماً بعد آخر، ما يعني أن الحفاظ على التفوق الحالي ليس أمراً مضموناً.

المؤشرات والصناديق تدعم السهم

في المقابل، يتمتع السهم بعوامل دعم قوية على المدى القصير.

فمع إدراجه في المؤشرات العالمية الكبرى، تصبح الصناديق الاستثمارية السلبية وصناديق المؤشرات مجبرة على شراء أسهم الشركة بغض النظر عن تقييماتها، من أجل مطابقة مكونات المؤشرات التي تتبعها.

وهذا النوع من الطلب التلقائي يوفر دعماً مهماً للسهم ويحد من التقلبات الحادة خلال المراحل الأولى من التداول. كما أن الشعبية الكبيرة للشركة بين المستثمرين الأفراد تمنحها قاعدة طلب إضافية يصعب تجاهلها.

مخاطر ما بعد الحماس

لكن الأسواق تدرك أيضاً أن مرحلة الحماس الأولى لا تستمر إلى الأبد. فعندما تنتهي فترات الحظر المفروضة على بعض المساهمين الأوائل، قد تدخل كميات إضافية من الأسهم إلى السوق. كما أن المستثمرين سيدأون تدريجياً بالتركيز

«ستارلينك» أحد أهم مكونات القيمة المستقبلية للشركة.

فالمستثمرون لا ينظرون إلى الشبكة باعتبارها خدمة اتصالات فقط، بل كمنصة عالمية يمكن أن توفر الاتصالات لمئات الملايين من المستخدمين والشركات والحكومات حول العالم.

وكما توسعت الشبكة وزادت قاعدة المشتركين، ازدادت التوقعات بشأن قدرتها على توليد تدفقات نقدية ضخمة ومستقرة، وهو ما يفسر جانباً مهماً من التفاؤل الذي يحيط بالشركة.

لكن في الوقت نفسه، فإن الحفاظ على هذا النمو يتطلب استثمارات متواصلة في الأعمار الصناعية والبنية التحتية والخدمات الأرضية، ما يعني أن الطريق لا يزال طويلاً أمام تحقيق العوائد المتوقعة بالكامل.

اقتصاد فضائي لم يولد بعد

جزء كبير من التقييم الحالي يستند إلى افتراض أن الاقتصاد الفضائي سيصبح أحد أكبر القطاعات الاقتصادية خلال العقود المقبلة.

وتشمل هذه الرؤية أنشطة متنوعة مثل التصنيع في الفضاء، والخدمات اللوجستية المدارية، والبنية التحتية للاتصالات، ومراكز البيانات الفضائية، وحتى الرحلات التجارية خارج الأرض.

لكن هذه الأسواق لا تزال في مراحلها الأولى، وبعضها لم يتجاوز مرحلة المفهوم النظري حتى الآن. ولذلك فإن المستثمرين الذين يراهنون عليها يقبلون مستوى مرتفعاً من عدم اليقين مقابل إمكانية تحقيق عوائد استثنائية مستقبلاً.

تحديات التنفيذ

رغم قوة الرؤية المستقبلية، تواجه

فجوة بين الواقع والطموح

رغم الحماس الكبير الذي رافق الإدراج، فإن عدداً من المؤسسات المالية العالمية يرى أن السوق تسعر الشركة وفق أفضل السيناريوهات الممكنة.

وتشير هذه الرؤية إلى أن القيمة السوقية الحالية تفترض نجاحاً شبه كامل للمشاريع المستقبلية، بدءاً من التوسع الهائل في خدمات الإنترنت الفضائي، وصولاً إلى تطوير بنية تحتية فضائية قادرة على خلق مصادر دخل جديدة لم تكن موجودة سابقاً.

ويكمن التحدي الرئيسي في أن تحقيق هذه الرؤية يتطلب سنوات طويلة من الاستثمار والتنفيذ، إضافة إلى تجاوز عقبات تنظيمية وتقنية وتمويلية ضخمة.

الذكاء الاصطناعي يدخل المعادلة

لم تعد «سبيس إكس» تُقيّم اليوم كشركة إطلاق صواريخ فقط، بل أصبحت جزءاً من موجة الذكاء الاصطناعي التي تجتاح الأسواق العالمية.

فالكثير من المستثمرين ينظرون إلى البنية التحتية الفضائية باعتبارها عنصراً مكملاً للاقتصاد الرقمي الجديد، حيث يمكن للأقمار الصناعية وشبكات الاتصال العالمية ومراكز البيانات المتطورة أن تلعب دوراً محورياً في دعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي مستقبلاً.

ولهذا السبب أصبحت الشركة تستفيد من موجتين استثماريتين في الوقت نفسه: موجة الفضاء وموجة الذكاء الاصطناعي، وهو ما ساهم في رفع تقييمها إلى مستويات استثنائية.

رهان على ستارلينك

يعد مشروع الإنترنت الفضائي

تحولت شركة «سبيس إكس» خلال أيام قليلة إلى محور نقاش عالمي واسع بعدما دخلت أسواق المال بقيمة سوقية تقترب من تريليوني دولار، لتصبح واحدة من أكبر الشركات المدرجة في العالم منذ اللحظة الأولى لتداولها. ولم يعد السؤال المطروح بين المستثمرين يتعلق بنجاح الشركة أو مكانتها التكنولوجية، بل بما إذا كانت الأسواق قد ذهبت بعيداً في تسعير المستقبل قبل أن يتحول إلى واقع فعلي. فالتقييم الحالي لا يعكس فقط أداء الشركة التشغيلي أو إيراداتها الراهنة، بل يتضمن رهانات ضخمة على مشاريع لم تكتمل بعد، وأسواق لم تتشكل بالكامل، وتقنيات لا تزال في مراحل التطوير الأولى. ولهذا أصبحت «سبيس إكس» تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة المستثمرين على تقدير قيمة الشركات التي تبني أعمالها على رؤى تمتد لعقود مقبلة.

أكبر رهان على المستقبل

على عكس معظم الشركات التقليدية التي تستند تقييماتها إلى الأرباح الحالية والتدفقات النقدية القائمة، تعتمد قصة «سبيس إكس» الاستثمارية إلى حد كبير على ما يمكن أن تحققة مستقبلاً.

فالمستثمرون الذين دفعوا التقييم إلى هذه المستويات لا يشترطون نتائج أعمال الشركة الحالية فقط، بل يشترطون تصوراً لعالم تصبح فيه الاتصالات الفضائية والبنية التحتية المدارية والذكاء الاصطناعي والرحلات الفضائية التجارية جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي.

وهذا ما يجعل تقييم الشركة مختلفاً عن أي تقييم تقليدي، لأن الجزء الأكبر من قيمتها يعتمد على توقعات مستقبلية أكثر من اعتماده على الأداء المالي الحالي.

3 الذكاء الاصطناعي والإنترنت الفضائي يقودان موجة التفاؤل

4 نجاح الخطط يتطلب استثمارات هائلة وتنفيذاً طويل الأمد

5 الإدراج بالمؤشرات الكبرى يوفر دعماً تلقائياً للأسهم

6 الأسواق تختبر حدود تسعير «اقتصاد المستقبل» لأول مرة



موجة الاكتتابات العملاقة تدفع السيولة نحو شركات الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل خريطة الاستثمار

4 **تربليونات الدولارات تتجه إلى قطاع واحد بوتيرة متسارعة**

3 **أسواق الأسهم والسندات تشهد أكبر إعادة تموضع منذ سنوات**

2 **التنوع الاستثماري يصبح أكثر صعوبة مع تصاعد التركيز**

1 **مخاوف متزايدة من تقلبات حادة وفقاعات محتملة مستقبلاً**

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد قطاع تقني جديد أو موجة استثمارية عابرة تثير اهتمام الأسواق لفترة محدودة، بل أصبح قوة مالية واقتصادية تعيد رسم خريطة الاستثمار العالمية بصورة متسارعة. فخلال فترة قصيرة نسبياً، تحول الذكاء الاصطناعي من مفهوم يرتبط بتطوير البرمجيات والخوارزميات إلى محور رئيسي تتجمع حوله تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وأصبح السؤال الذي يواجه المستثمرين اليوم لا يتعلق بما إذا كانت هذه التكنولوجيا ستؤثر في الأسواق، بل إلى أي مدى ستغير شكل النظام الاستثماري العالمي بأكمله.

ومع تزايد الإنفاق على البنية التحتية الرقمية والحوسبة المتقدمة ومراكز البيانات، وارتفاع تقييمات الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى مستويات غير مسبوقة، بدأت الأسواق تشهد تحولاً استثنائياً في توزيع الأموال بين مختلف فئات الأصول، وسط حالة من الحماس يرى البعض أنها تشبه بدايات الإنترنت في التسعينيات، بينما يحذر آخرون من أنها قد تتحول إلى واحدة من أكبر موجات المضاربة في التاريخ الحديث.

تدفقات مالية نحو وجهة واحدة

أصبحت شركات الذكاء الاصطناعي اليوم الوجهة الأكثر جذباً لرؤوس الأموال العالمية. فالمستثمرون الذين كانوا قبل سنوات يوزعون أموالهم بين قطاعات متعددة، باتوا يركزون بشكل متزايد على الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وأشياء الموصلة ومراكز البيانات. هذا التحول لا يقتصر على المستثمرين الأفراد فقط، بل يشمل أيضاً الصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية العملاقة ومديري الأصول العالميين، الذين يرون في الذكاء الاصطناعي فرصة استثنائية قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي لعقود قادمة.

ومع تزايد هذا التوجه، بدأت السيولة تتدفق بوتيرة غير مسبوقة نحو عدد محدود نسبياً من الشركات، ما أدى إلى ارتفاع قيمتها السوقية بصورة هائلة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية.

عصر الاكتتابات العملاقة

تشكل الطروحات الأولية للشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي أحد أبرز

مظاهر التحول الجاري في الأسواق. فبعد سنوات من الترقب، بدأت الشركات الكبرى المرتبطة بهذه التكنولوجيا تقترب من أسواق المال، وسط توقعات بأن تشهد السنوات المقبلة أكبر موجة اكتتابات في تاريخ قطاع التكنولوجيا. ولا تقتصر أهمية هذه الطروحات على أحجامها المالية الضخمة، بل تمتد إلى قدرتها على إعادة توجيه السيولة الاستثمارية عالمياً. فكل اكتتاب عملاق يجذب مليارات الدولارات من المستثمرين الذين يسعون للمشاركة في النمو المتوقع لهذه الشركات، ما يؤدي إلى سحب الأموال من أسواق وأصول أخرى.

ولهذا السبب، أصبحت الاكتتابات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي حدثاً اقتصادياً عالمياً يتجاوز تأثيره حدود الشركات نفسها ليشمل مختلف الأسواق المالية.

أزمة التنوع الجديدة

أحد أهم التحديات التي بدأت تظهر نتيجة طفرة الذكاء الاصطناعي يتمثل في تراجع فعالية التنوع الاستثماري التقليدي.

ففي السابق، كان المستثمر يستطيع توزيع أمواله بين قطاعات وصناعات مختلفة لتقليل المخاطر. أما اليوم، فإن تأثير الذكاء الاصطناعي يمتد إلى عدد متزايد من الشركات والمؤشرات والأسواق، ما يجعل المحافظ الاستثمارية أكثر تركيزاً حول الفكرة نفسها حتى لو بدت متنوعة ظاهرياً.

وبمعنى آخر، قد يعتقد المستثمر أنه يمتلك أسهماً متنوعة في قطاعات مختلفة، لكنه في الواقع يراهن بصورة غير مباشرة على استمرار نجاح الذكاء الاصطناعي ونموه.

صعود الاستثمار السلبي

زاد هذا الاتجاه مع التوسع الكبير في الصناديق المتداولية وصناديق

المؤشرات التي تتبع الأسواق تلقائياً. فعندما تنضم شركات ضخمة جديدة إلى المؤشرات الرئيسية، تصبح هذه الصناديق مضطرة لشراء أسهمها بغض النظر عن تقييماتها أو مستويات أسعارها. ومع تزايد وزن شركات الذكاء الاصطناعي داخل المؤشرات العالمية، تتدفق إليها أموال إضافية بصورة تلقائية.

وهذا يخلق حلقة مكررة من الطلب، حيث يؤدي ارتفاع الوزن النسبي للشركات الكبرى إلى جذب مزيد من الأموال، وهو ما يدعم أسعار الأسهم ويزيد حجمها داخل المؤشرات مرة أخرى.

هل نشهد فقاعة جديدة؟

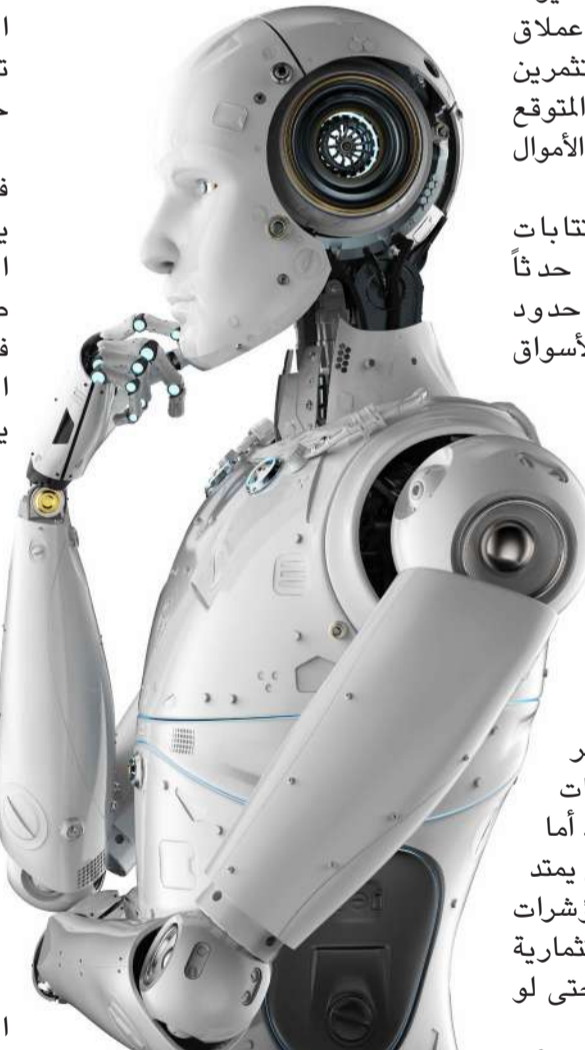
مع تزايد الحماس الاستثماري، عاد السؤال التقليدي الذي يرافق كل طفرة تكنولوجية: هل نحن أمام ثورة اقتصادية حقيقية أم أمام فقاعة مالية جديدة؟ الواقع أن كلا الرأيين يجد ما يدعمه. فمن جهة، لا شك أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحولاً جوهرياً يمكن أن يرفع الإنتاجية ويغير أساليب العمل ويخلق صناعات جديدة بالكامل. ومن جهة أخرى، فإن التدفقات المالية الضخمة والتركيز المفرط على عدد محدود من الشركات يثيران مخاوف من وصول التقييمات إلى مستويات يصعب تبريرها اقتصادياً.

وتاريخ الأسواق يوضح أن أغلب الثورات التكنولوجية الكبرى مرت بفترات من المبالغة في التقييم قبل أن تستقر عند مستويات أكثر واقعية.

محرك اقتصادي مستقل

ما يميز طفرة الذكاء الاصطناعي الحالية عن موجات التكنولوجيا السابقة أن حجم الإنفاق المرتبط بها أصبح كبيراً بما يكفي للتأثير في الاقتصاد العالمي ككل. فالملاريات التي تُنفق على مراكز البيانات والرقائق الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية لم تعد مجرد استثمارات قطاعية، بل أصبحت عاملاً مؤثراً في النمو الاقتصادي والتوظيف والإنتاج الصناعي وسلاسل التوريد العالمية.

وبعض التقديرات تشير إلى أن الإنفاق المرتبط بالذكاء الاصطناعي قد يصل إلى مستويات توازي جزءاً كبيراً من الناتج الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة، ما يجعله أحد أكبر برامج الاستثمار الرأسمالي في التاريخ الحديث.



تحول في أسواق السندات

لا يقتصر تأثير الذكاء الاصطناعي على أسواق الأسهم فقط، بل يمتد أيضاً إلى أسواق السندات والائتمان، التي كانت تقليدياً أقل تأثراً بموجات الحماس التكنولوجي.

فشركات التكنولوجيا العملاقة أصبحت تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ضخمة لتمويل مراكز البيانات وشبكات الحوسبة العملاقة والبنية التحتية المطلوبة لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي. ونتيجة لذلك، ارتفعت احتياجات التمويل بشكل كبير، ما دفع هذه الشركات إلى إصدار كميات متزايدة من السندات.

هذا التطور خلق واقعاً جديداً في أسواق الدين العالمية، حيث أصبحت الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تستحوذ على حصة متزايدة من الإصدارات الجديدة، وهو ما يفرض على المستثمرين إعادة النظر في استراتيجيات التنوع التقليدية.

تأثير محتمل على التضخم والفائدة يرى كثير من المستثمرين أن التأثير الاقتصادي للذكاء الاصطناعي لن يقتصر على النمو فقط، بل قد يمتد إلى التضخم والسياسة النقدية.

فإذا نجحت هذه التكنولوجيا في رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة الشركات، فقد تساهم في تخفيف الضغوط التضخمية على المدى الطويل. وفي هذه الحالة، قد تجد البنوك المركزية مساحة أكبر لخفض أسعار الفائدة ودعم النشاط الاقتصادي.

لكن هذا السيناريو لا يزال محل جدل واسع، لأن التحول التكنولوجي بهذا الحجم قد يخلق أيضاً اضطرابات كبيرة في سوق العمل وأنماط الإنفاق والاستثمار.

تقلبات قادمة

رغم التفاؤل الواسع، يتوقع كثير من المراقبين أن تكون السنوات المقبلة مليئة بالتقلبات الحادة. فكلما زاد تركيز الأموال حول فكرة استثمارية واحدة، ارتفعت حساسية الأسواق تجاه أي أخبار أو تطورات سلبية مرتبطة بها.

ولهذا، قد تشهد الأسواق موجات صعود قوية يقابلها أحياناً تصحيح حاد، خصوصاً إذا تبين أن بعض التوقعات الحالية كانت أكثر تفاؤلاً من الواقع.

عالم تقوده الخوارزميات

في نهاية المطاف، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد قطاع يسعى المستثمرون للاستفادة من نموه، بل أصبح عدسة ينظرون من خلالها إلى مختلف الأسواق والأصول. فالأسهم والسندات والطروحات الأولية وحتى التوقعات الاقتصادية باتت تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالرهانات المرتبطة بهذه التكنولوجيا.

ومع استمرار تدفق رؤوس الأموال نحو الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، يبدو أن الأسواق تدخل مرحلة جديدة تتراجع فيها الحدود التقليدية بين التكنولوجيا والاقتصاد والتمويل. والسؤال الذي سيحدد شكل السنوات المقبلة ليس ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيغير العالم، بل ما إذا كانت الأسواق قد استوعبت بالفعل حجم هذا التغيير أم أنها ما زالت في بدايات موجة قد تعيد رسم المشهد الاستثماري العالمي بالكامل.

6 **الذكاء الاصطناعي يتحول من تقنية إلى قوة اقتصادية مستقلة**

5 **شركات التكنولوجيا تستحوذ على حصة متنامية من المحافظ العالمية**

الخام يتحدى أكبر صدمة إمدادات في تاريخه الحديث

النفط يهزم الحرب ويبقى تحت 100 دولار

1
الصين تخفض مشترياتها النفطية
أربعة ملايين برميل يومياً

2
بدائل هرمرز تنجح بإبقاء سبعة
ملايين برميل متدفقة للأسواق

شهدتها صناعة النفط خلال العقد الأخير هي الارتفاع الكبير في مرونة المصافي الحديثة أصبحت قادرة على معالجة أنواع مختلفة من النفط الخام كانت تعتبر سابقاً غير مناسبة لمعداتها. كما يمكنها تعديل نسب إنتاج البنزين والديزل ووقود الطائرات والمنتجات البترولية وفقاً لمتطلبات السوق. هذه المرونة خففت من تأثير اختفاء بعض أنواع الخام من الأسواق وساعدت على منع ظهور اختناقات كبيرة في المنتجات المكررة، وهي المشكلة التي كانت تقود عادة إلى موجات ارتفاع حادة في الأسعار خلال الأزمات السابقة.

طفرة أميركية وبرازيلية

في الوقت الذي انخفض فيه الإنتاج في أجزاء من الشرق الأوسط، شهدت القارة الأميركية طفرة لافتة في الإمدادات. فقد ارتفع الإنتاج بنحو مليوني برميل يومياً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما سجلت البرازيل نمواً قياسيًّا بلغ 20% مدعوماً بتوسع مشاريع المياه العميقة.

كما حققت الولايات المتحدة وغويانا والصين مستويات إنتاج تاريخية جديدة، فيما واصل الإنتاج الكندي والفنزويلي التحسن التدريجي. ورغم أن هذه الزيادات لا تعوض بالكامل الخسائر الخليجية، فإنها أضافت كميات مهمة إلى السوق العالمية وأسهمت في تخفيف حدة التوترات السريعة.

سوق أكثر نضجاً

تغيرت أيضاً طبيعة التداول في أسواق النفط. ففي الماضي كان المستثمرون يلجأون بكثافة إلى شراء العقود الآجلة عند اندلاع أي أزمة، ما يؤدي إلى دوامات صعودية حادة. أما اليوم فقد أصبح سوق الخيارات أكثر تطوراً وعمقاً، ما يسمح للمستثمرين بالتحوط ضد المخاطر دون الحاجة إلى دفع الأسعار نحو مستويات مبالغ فيها. كما أسهم انتشار الأقمار الصناعية التجارية وتقنيات تتبع السفن في تقليص حالة الضبابية التي كانت تغذي المضاربات خلال الحروب والأزمات.



بعض الناقلات في عبور المضيق ضمن ظروف تشغيل استثنائية، ونتيجة لذلك استمرت حركة ما يقارب مليوني برميل يومياً إضافية، ما جعل إجمالي التدفقات النفطية الخارجة من المنطقة أعلى بكثير مما كانت تتوقعه الأسواق عند بداية الحرب.

الاحتياطيات تتدخل سريعاً

خلافًا لما حدث خلال أزمات سابقة مثل حرب الخليج الأولى، تحركت الدول الصناعية بسرعة كبيرة هذه المرة. ففي غضون أسابيع قليلة من اندلاع الحرب أعلنت وكالة الطاقة الدولية عن أكبر عملية سحب من الاحتياطيات الاستراتيجية في تاريخها، عبر طرح نحو 400 مليون برميل في الأسواق العالمية. وقد ساهمت هذه الخطوة في تهدئة المخاوف وإرسال رسالة واضحة إلى الأسواق مفادها أن الحكومات لن تسمح بحدوث أزمة نقص حادة في الإمدادات. كما أن تدفق النفط من الاحتياطيات الاستراتيجية وفر وقتاً إضافياً للشركات والمصافي لإعادة ترتيب سلاسل التوريد والتكيف مع الظروف الجديدة.

مصافي أكثر مرونة

واحدة من أبرز التحولات التي

كل أزمة جيوسياسية كبيرة.

هرمرز لم يتوقف بالكامل

ورغم الحديث المستمر عن إغلاق مضيق هرمرز، فإن الحقيقة أن النفط لم يتوقف عن الخروج من الخليج العربي. فقد تمكنت السعودية والإمارات من الاعتماد على شبكات خطوط أنابيب بديلة تتجاوز المضيق وتنقل النفط مباشرة إلى موانئ أخرى على البحر الأحمر وخليج عُمان، وأسهمت هذه الشبكات في المحافظة على تدفق نحو خمسة ملايين برميل يومياً إلى الأسواق العالمية.

كما طورت شركات النقل البحري والدول المنتجة ترتيبات لوجستية معقدة للحفاظ على تدفق الإمدادات، شملت عمليات نقل بين السفن واستخدام مسارات ملاحية بديلة، فضلاً عن استمرار

توجه العديد من الشركات والمستهلكين إلى ترشيد الاستخدام والبحث عن بدائل أقل تكلفة.

ويبدو أن الاقتصادات الآسيوية تحديداً أصبحت أكثر قدرة على التكيف مع صدمات الطاقة مقارنة بما كانت عليه قبل عقدين أو ثلاثة عقود. ففي بعض الدول، لجأ المستهلكون إلى بدائل تقليدية أو مصادر طاقة أخرى عندما ارتفعت أسعار الوقود، بينما ساعد التطور التكنولوجي وانتشار السيارات الكهربائية في تقليص حساسية الطلب تجاه ارتفاع أسعار النفط. هذه التغيرات الهيكلية جعلت السوق أقل عرضة للدرجات السريعة الحادة التي كانت تحدث سابقاً عند

قصيرة، وهو رقم هائل يعادل تقريباً مجموع استهلاك اقتصادين صناعيين كبيرين بحجم ألمانيا وفرنسا. وتتعدد التفسيرات وراء هذا الانخفاض الحاد. فهناك من يرجعه إلى تباطؤ النشاط الصناعي وتراجع الطلب على المنتجات البترولية، فيما يرى آخرون أن الصين لجأت إلى السحب المكثف من احتياطياتها النفطية الاستراتيجية لتجنب شراء كميات كبيرة من السوق الدولية خلال فترة التوترات. كما أن التحول السريع نحو السيارات الكهربائية والطاقة النظيفة قد يكون ساهم في تخفيف استهلاك الوقود التقليدي بدرجة أكبر مما كان متوقعاً. ومهما كان السبب الحقيقي، فإن النتيجة النهائية كانت واضحة: الطلب الصيني الضعيف أصبح خط الدفاع الأول الذي منع انفجار الأسعار عالمياً.

انكماش في الاستهلاك العالمي

بعيداً عن الصين، تظهر البيانات أن العالم بأسره استجاب لارتفاع أسعار الطاقة عبر تقليص الاستهلاك. فقد انخفضت كميات النفط التي تعالجها المصافي بنحو خمسة ملايين برميل يومياً مقارنة بالمعدلات السابقة للحرب، ويعكس ذلك تراجعاً في الطلب على الوقود ومواد البترولية، إضافة إلى

بعد أكثر من مئة يوم على اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، لا يزال النفط يواصل مفاجأة الأسواق العالمية. فعلى الرغم من أن الصراع تسبب في واحدة من أكبر صدمات الإمدادات في تاريخ الصناعة النفطية الحديثة، فإن الأسعار بقيت دون مستوى 100 دولار للبرميل، وهو ما يناقض تقريباً كل التوقعات التي سادت مع بداية الأزمة. ففي الأسابيع الأولى للحرب، كانت بنوك استثمار عالمية وصناديق تحوط ومؤسسات بحثية تتحدث عن سيناريوهات تتجاوز فيها الأسعار 150 دولاراً وربما تصل إلى 200 دولار للبرميل إذا استمرت المواجهات واتسعت دائرة الاضطرابات في الخليج العربي. لكن الواقع سار في اتجاه مختلف تماماً، الأمر الذي دفع خبراء الطاقة إلى إعادة تقييم كثير من المسلمات التقليدية التي تحكم علاقة الجغرافيا السياسية بأسعار النفط.

صدمة تاريخية

ما يجعل استقرار الأسعار أمراً استثنائياً أن حجم الإمدادات المتأثرة بالحرب ليس محدوداً. فقبل اندلاع الصراع كان نحو 20 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمنتجات النفطية يعبر مضيق هرمرز، أي ما يقارب خمس الطلب العالمي على الطاقة. وفي الظروف الطبيعية، كان أي تعطيل بهذا الحجم كفيلاً بإشعال أزمة طاقة عالمية تمتد آثارها إلى التضخم والنمو الاقتصادي وأسواق الأسهم والعملات. غير أن السوق أظهرت قدرة غير مسبوقة على امتصاص الصدمة، ما يؤكد أن هيكل صناعة الطاقة العالمية تغير بصورة جذرية مقارنة بالأزمات السابقة التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية.

العامل الصيني الحاسم

إذا كان هناك متغير واحد يمكن اعتباره الأكثر تأثيراً في استقرار السوق النفطية، فهو الصين. فالدولة التي تمثل المحرك الأكبر للطلب العالمي على النفط خفضت وارداتها البحرية إلى نحو 6.7 ملايين برميل يومياً فقط، وهو مستوى يقل بنحو 40% عن متوسط وارداتها خلال عام 2025، ويعني ذلك عملياً اختفاء ما يقارب أربعة ملايين برميل يومياً من الطلب العالمي خلال فترة

3
فائض المعروض السابق وفر درع حماية ضد القفزات السعرية

فائض أنقذ السوق

عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل في أن السوق دخلت الحرب وهي تعاني أصلاً فائضاً في المعروض. فقبل اندلاع الصراع كانت الإمدادات العالمية تتجاوز الطلب بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين برميل يومياً نتيجة النمو القوي للإنتاج الأميركي وعودة جزء من الإمدادات الإضافية من تحالف أوبك+. هذا الفائض وفر هامش أمان مهماً ومكن السوق من استيعاب جزء من الخسائر الناجمة عن الحرب من دون الدخول في حالة نقص حاد. وفي الواقع، لولا وجود هذا الفائض لكانت الأسعار قد شهدت ارتفاعات أكبر بكثير، خصوصاً خلال الأسابيع الأولى التي سادت فيها حالة من القلق وعدم اليقين بشأن مستقبل الإمدادات الخليجية.

مستقبل الأسعار

رغم نجاح السوق في احتواء الصدمة حتى الآن، فإن كثيراً من عوامل الاستقرار الحالية قد لا تكون دائمة. فالاحتياطيات الاستراتيجية لا يمكن استخدامها إلى ما لا نهاية، والمخزونات التجارية تتراجع تدريجياً، كما أن استمرار انخفاض الواردات الصينية بهذا الحجم يظل أمراً غير مضمون على المدى الطويل. لذلك فإن السؤال الذي يشغل المتعاملين حالياً لا يتعلق بما حدث خلال المئة يوم الماضية، بل بما إذا كانت الصين والعوامل الداعمة الأخرى ستواصل لعب الدور نفسه خلال المئة يوم المقبلة. وإذا تغير هذا التوازن، فقد تعود أسعار النفط إلى مسار أكثر ارتفاعاً بصورة سريعة ومفاجئة.



العملة
المشفرة
تستعيد 64 ألف
دولار بعد موجة
بيع عنيفة

البيتكوين تبحث عن القاع وسط هجرة السيولة

أكثر من
نصف المعروض
المتداول
يسجل خسائر
غير محققة

خروج 5.8
مليارات دولار
من الصناديق
الفورية خلال
شهر

السيولة
العالمية
تتحول نحو
الأسهم
والطروحات
العملقة

غياب
التدفقات
المؤسسية
يضعف فرص
الصعود
المستدام

اكتتابات
التكنولوجيا
تنافس الأصول
الرقمية على
الأموال

عادت بيتكوين إلى واجهة الاهتمام العالمي بعدما نجحت في استعادة مستوى 64 ألف دولار، عقب تراجعها إلى ما دون 60 ألف دولار خلال الأسبوع الماضي، وهو هبوط أثار موجة جديدة من القلق في سوق العملات المشفرة وأعاد النقاش القديم المتجدد حول ما إذا كانت أكبر عملة رقمية في العالم قد وصلت بالفعل إلى قاع الدورة الحالية أم أن ما يحدث لا يعدو كونه ارتداداً فنياً مؤقتاً داخل مسار تصحيحي لم ينته بعد.

ويكتسب هذا السؤال أهمية مضاعفة هذه المرة، لأن السوق لا تواجه مجرد ضغوط داخلية مرتبطة بالعملات المشفرة، بل تتعامل مع بيئة استثمارية عالمية مختلفة تماماً عن الدورات السابقة، فالمنافسة على السيولة أصبحت أكثر حدة، وأسواق الأسهم استعادت جاذبيتها بقوة، والطروحات الأولية العملقة باتت تستقطب مليارات الدولارات من المستثمرين حول العالم، في وقت تحاول فيه بيتكوين إثبات قدرتها على استعادة زخمها التاريخي.

مرحلة مختلفة عن الدورات السابقة

خلال الدورات الصعودية السابقة، كانت بيتكوين تستفيد من مجموعة عوامل متزامنة تدفع الأسعار إلى مستويات قياسية جديدة. فقد كانت أسعار الفائدة منخفضة، والسيولة متوفرة بكثرة، والمستثمرون يبحثون عن أصول ذات مخاطر مرتفعة وعوائد استثنائية. كما أن ظاهرة الخوف من تفويت الفرصة الاستثمارية كانت تدفع ملايين المستثمرين الأفراد إلى دخول السوق بشكل متسارع كلما سجلت الأسعار ارتفاعات جديدة.

أما اليوم، فإن المشهد يبدو أكثر تعقيداً. فالمستثمرون أصبحوا أكثر انتقائية، والمؤسسات المالية أكثر حذراً، كما أن الفرص الاستثمارية لم تعد تقتصر على العملات المشفرة فقط. ونتيجة لذلك، لم يعد ارتفاع الأسعار وحده كافياً لجذب موجة شراء واسعة كما كان يحدث سابقاً.

هل تشير المؤشرات إلى قاع حقيقي؟

يراقب المستثمرون عدداً من المؤشرات التاريخية التي ارتبطت في الماضي بتكوين القيعان السعريّة. ومن أبرز هذه المؤشرات أن أكثر من نصف المعروض المتداول من بيتكوين أصبح حالياً في حالة خسارة غير محققة، أي أن مالكي هذه العملات اشتروا عند مستويات أعلى من الأسعار الحالية. وفي الدورات السابقة، كان وصول نسبة كبيرة من المستثمرين إلى منطقة الخسائر يمثل عادة إشارة إلى استنفاد جانب كبير من الضغوط البيعية، إذ تبدأ العملات بالانتقال تدريجياً من الأيدي الضعيفة إلى المستثمرين أصحاب النظرة طويلة الأجل. لكن هذا المؤشر وحده لا يكفي للحكم على

نهاية التصحيح، لأن الأسواق تحتاج أيضاً إلى عودة الطلب والسيولة الجديدة لتأكيد بداية مرحلة صعود مستدامة.

التدفقات السلبية تثير القلق

على الرغم من تحسن السعر، فإن حركة الأموال لا تزال تعطي إشارات أقل تفاؤلاً. فقد شهدت صناديق بيتكوين الفورية المتداولة خروج نحو 5.8 مليارات دولار خلال شهر واحد فقط، وهو رقم يعكس استمرار حالة الحذر بين المستثمرين الكبار. وتعتبر هذه الصناديق مقياساً مهماً لشهية المؤسسات تجاه الأصول الرقمية، لأنها تمثل القناة الرئيسية التي تستخدمها الصناديق الاستثمارية والبنوك ومدبرو الأصول للحصول على تعرض مباشر لبيتكوين. وعندما تتحول التدفقات إلى السالب لفترة طويلة، فإن ذلك يعني أن السوق تفقد أحد أهم مصادر الدعم التي ساهمت في صعودها خلال السنوات الأخيرة.

المؤسسات تفضل الانتظار

المستثمر المؤسسي كان البطل الرئيسي

في دورة الصعود السابقة. فبعد إطلاق الصناديق الفورية وتوسع الاعتراف التنظيمي بالأصول الرقمية، دخلت مليارات الدولارات إلى السوق وساهمت في رفع الأسعار إلى مستويات قياسية.

لكن الوضع الحالي مختلف. فالمؤسسات لا تبدو متحمسة للدخول بقوة عند المستويات الحالية، بل تفضل الانتظار حتى تتضح الصورة بشكل أكبر. ويرتبط هذا التردد بعدة عوامل، منها تقييمات الأسواق العالمية، ومسار أسعار الفائدة، والتوترات الجيوسياسية، إضافة إلى وجود فرص استثمارية بديلة أصبحت أكثر جاذبية خلال الأشهر الأخيرة. ويعني ذلك أن بيتكوين تفقد حالياً إلى المحرك القادر على ضخ موجات شراء ضخمة تعيد السوق سريعاً إلى قممها التاريخية.

الأسهم تستعيد بريقتها

واحدة من أهم التحديات التي تواجه العملات المشفرة حالياً تتمثل في المنافسة القوية من أسواق الأسهم العالمية. فبعد سنوات من الأداء المتفاوت، استعادت

الأسواق المالية التقليدية جاذبيتها، خصوصاً مع الطفرة الكبيرة في أسهم التكنولوجيا والنكاه الاصطناعي. وارتفعت أحجام التداول في العديد من البورصات العالمية إلى مستويات قوية، بينما حققت شركات التكنولوجيا الكبرى مكاسب ضخمة جذبت اهتمام المستثمرين الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وأصبح كثير من المستثمرين يرون أن الأسهم توفر حالياً مزيجاً أفضل بين النمو والسيولة والاستقرار مقارنة بالأصول الرقمية عالية التقلب.

هذا التحول لا يعني خروج الأموال من العملات المشفرة بالكامل، لكنه يعني أن المنافسة على كل دولار استثماري أصبحت أكثر صعوبة مما كانت عليه قبل عامين أو ثلاثة أعوام.

الطروحات الأولية تسحب الأموال

عامل آخر يضغط على سوق العملات المشفرة يتمثل في عودة نشاط الطروحات الأولية العملقة. فكل عملية إدراج ضخمة لشركة تكنولوجية كبرى تستقطب مليارات الدولارات من المستثمرين الراغبين بالمشاركة في الاكتتابات الجديدة.

وعادة ما يقوم المستثمرون بتسييل جزء من محافظهم الحالية لتوفير السيولة اللازمة للمشاركة في هذه الطروحات. وتشمل هذه المحافظ الأسهم والصناديق الاستثمارية والعملات المشفرة، ما يؤدي إلى إعادة توزيع الأموال بين مختلف فئات الأصول.

ومع ازدياد الحديث عن طروحات مستقبلية لشركات بارزة في مجالات النكاه الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، يخشى

كثير من المتعاملين أن تتعرض العملات المشفرة لمزيد من الضغوط نتيجة انتقال جزء إضافي من السيولة نحو تلك الفرص الجديدة.

غياب الحماس الفردي

إلى جانب غياب التدفقات المؤسسية الكبيرة، يلاحظ أيضاً أن المستثمرين الأفراد لم يعودوا يتصرفون بالطريقة نفسها التي شهدتها السوق خلال السنوات الماضية. ففي الموجات الصعودية السابقة، كانت الارتفاعات السريعة تجذب أعداداً ضخمة من المستثمرين الجدد الذين يدخلون السوق مدفوعين بالخوف من ضياع الفرصة. أما اليوم، فقد أصبح المستثمر الفردي أكثر حذراً بعد سنوات من التقلبات والانهيابات الحادة التي شهدتها بعض العملات والمنصات الرقمية.

وهذا التغيير السلوكي قلل من قوة الزخم المضاربي الذي كان يشكل أحد أبرز محركات الأسعار في الماضي.

ماذا يحتاج السوق للانطلاق؟

لكي تتحول الارتدادة الحالية إلى موجة صعود حقيقية، تحتاج بيتكوين إلى أكثر من مجرد تحسن فني في الأسعار. فالسوق بحاجة إلى عودة التدفقات الإيجابية إلى الصناديق الفورية، وتحسن شهية المؤسسات، وظهور محفزات قادرة على جذب سيولة جديدة.

كما أن استقرار الاقتصاد العالمي وتراجع حالة عدم اليقين قد يشجعان المستثمرين على زيادة تعرضهم للأصول المشفرة المخاطر، وهو ما قد يمنح العملات المشفرة دفعة إضافية خلال الأشهر المقبلة.

معركة السيولة

الحقيقي ليس ما إذا كانت بيتكوين قد ارتدت فوق 64 ألف دولار، بل ما إذا كانت قادرة على استعادة التدفقات المالية التي صنعت قممها التاريخية السابقة. وحتى يحدث ذلك، سنظل الأسواق منقسمة بين من يرى أن القاع قد تشكل بالفعل، ومن يعتقد أن ما نشهده حالياً ليس سوى محطة مؤقتة قبل اختبار مستويات أكثر انخفاضاً.

في النهاية، لا تبدو معركة بيتكوين الحالية معركة أسعار فقط، بل معركة سيولة بالدرجة الأولى. فالعملة المشفرة الأكبر في العالم لا تواجه نقصاً في الاهتمام أو التغطية الإعلامية، لكنها تواجه منافسة شرسة على الأموال الاستثمارية من أسواق الأسهم وشركات التكنولوجيا والطروحات العملقة، ولذلك فإن السؤال



اتفاق محتمل بين واشنطن وطهران يغيّر خريطة المحفزات

الذهب يعيد حساباته بعد انحسار التوترات

1 مخاوف التضخم وأسعار الطاقة كانت الوقود الرئيسي للعودة

2 رهانات خفض الفائدة الأميركية تراجعت بعد بيانات التضخم

هل انتهت قصة الذهب؟

رغم الضغوط الحالية، لا تزال النظرة الاستراتيجية للذهب مختلفة تماماً عن الصورة قصيرة الأجل. فالكثير من المستثمرين والمؤسسات لا ينظرون إلى المعدن الأصفر باعتباره أداة للمضاربة اليومية فقط، بل كوسيلة لحفظ القيمة وتنويع المحافظ الاستثمارية على المدى الطويل. وتاريخياً، شهد الذهب فترات طويلة

دخل الذهب مرحلة جديدة من إعادة التسعير بعدما بدأت الأسواق تتعامل مع احتمال التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، وهو تطور قد يغير كثيراً من المعادلات التي سيطرت على حركة المعدن الأصفر خلال الأشهر الماضية. فعلى الرغم من أن الذهب يُعرف تقليدياً بأنه المستفيد الأكبر من التوترات الجيوسياسية، فإن الأزمة الأخيرة أظهرت أن العلاقة بين الأحداث السياسية وأسعار الذهب أصبحت أكثر تعقيداً مما كانت عليه في السابق.

فخلال فترة الحرب، لم يكن العامل الأكثر تأثيراً في حركة الذهب هو المخاوف الأمنية المباشرة أو احتمالات اتساع الصراع العسكري، بل القلق من التداعيات الاقتصادية المترتبة على الأزمة، وعلى رأسها ارتفاع أسعار الطاقة واحتمال عودة التضخم العالمي إلى مستويات مرتفعة. ولهذا السبب، فإن أي اتفاق سياسي يخفف الضغوط على أسواق النفط والطاقة قد ينعكس على الذهب بطريقة مختلفة عن الصورة التقليدية التي تربط المعدن الأصفر مباشرة بالتوترات الجيوسياسية.

هذا السيناريو دفع العديد من المؤسسات الاستثمارية إلى زيادة مستويات السيولة وتقليص التعرض لبعض الأصول عالية المخاطر، بينما حافظ الذهب على مكانته كأحد أبرز أدوات التحوط ضد التضخم وفقدان القوة الشرائية للعملة.

لكن مع تراجع المخاوف من حدوث صدمة تضخمية كبيرة، بدأ جزء من هذا الدعم يتلاشى تدريجياً، ما أفقد المعدن الأصفر واحداً من أهم محركاته خلال الأشهر الأخيرة.

تراجع رهانات الفائدة

في عام 2025 وبداية 2026، استندت موجة الصعود القوية للذهب إلى توقعات واسعة بأن يبدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي دورة خفض متتالية لأسعار الفائدة.

وكان المستثمرون يراهنون على خفض الفائدة أكثر من مرة خلال العام، الأمر الذي كان سيدعم الذهب بقوة عبر تقليص جاذبية الأصول النقدية والسندات ورفع الطلب على الأصول البديلة.

إلا أن الصورة تغيرت بصورة ملحوظة بعد صدور بيانات تضخم أميركية أقوى من المتوقع. فقد دفعت هذه البيانات أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى. ولذلك جاءت مشتريات الذهب مدفوعة بمخاوف التضخم أكثر من كونها رهاناً على استمرار التوترات العسكرية. ومع بدء الحديث عن إمكانية التوصل إلى تفاهات سياسية تخفف حدة الأزمة،

من التصحيح والتراجع المؤقت قبل أن يعود إلى تسجيل مستويات قياسية جديدة مدعوماً بعوامل اقتصادية وهيكلية مختلفة.

ولهذا، فإن تباطؤ الأداء الحالي لا يعني بالضرورة انتهاء الاتجاه الصاعد طويل الأجل، بل قد يمثل مرحلة انتقالية تعيد خلالها الأسواق تقييم الأسعار بعد فترة من الارتفاعات المتسارعة.

المقبلة، لأن هذه القرارات ستحدد إلى حد كبير اتجاه تدفقات الأموال بين الذهب والسندات والدولار الأميركي. وفي حال استمر الفيدرالي في تبني نبرة متشددة، فقد يواجه الذهب صعوبة في استعادة الزخم الذي دفعه إلى تسجيل قمم تاريخية خلال الأشهر الماضية.

الحرب التجارية لم تعد داعماً

عامل آخر ساهم في دعم الذهب خلال الفترات الماضية تمثل في التوترات التجارية العالمية والرسوم الجمركية المتبادلة بين الاقتصادات الكبرى.

عندما يُنظر إلى المشهد بصورة شاملة، يتضح أن الذهب لم يفقد محفزاً واحداً فقط، بل خسر عدداً من العوامل الإيجابية في الوقت نفسه.

فالتوقعات المتفاصلة بشأن خفض الفائدة تراجعت، ومخاوف التضخم بدأت بالانحسار، والتوترات التجارية لم تعد بالقوة نفسها، كما أن احتمالات التوصل إلى تفاهات سياسية في الشرق الأوسط تقلل من الحاجة إلى الملاذات الآمنة. هذا التزامن بين عدة عوامل سلبية يفسر سبب دخول المعدن الأصفر في مرحلة من التباطؤ بعد موجة صعود استثنائية استمرت لفترة طويلة.

معركة المستويات الفنية إلى جانب العوامل الأساسية، يولي

المستثمرون أهمية متزايدة للتحليل الفني في المرحلة الحالية، خصوصاً مع تراجع عدد المحفزات الاقتصادية والسياسية الواضحة.

وتشير حركة الأسعار إلى أن الذهب دخل منطقة حساسة للغاية، حيث أصبحت مستويات الدعم والمقاومة هي العامل الرئيسي الذي يوجه قرارات المتعاملين على المدى القصير.

ويرى كثير من المتعاملين أن منطقة 4150 دولاراً للأونصة تمثل أحد أهم مستويات الدعم الحالية، فيما يشكل مستوى 4290 دولاراً حاجز المقاومة الرئيسي الذي تحتاج الأسعار إلى تجاوزه لاستعادة الزخم الصاعد.

أما في حال كسر الدعم الحالي، فقد تتجه الأنظار إلى مستويات أدنى قرب 3950 دولاراً للأونصة، وهو ما قد يفتح الباب أمام موجة تصحيح أوسع قبل استعادة التوازن.

مرحلة جديدة للذهب

يبدو أن الذهب ينتقل حالياً من مرحلة كانت تهيم عليها المخاوف الجيوسياسية والتضخمية إلى مرحلة تركز فيها الأسواق على السياسة النقدية ومستويات الفائدة واتجاهات النمو الاقتصادي العالمي.

وفي هذه البيئة الجديدة، قد تصبح المكاسب أكثر بطئاً وأقل اندفاعاً مقارنة بما حدث خلال العام الماضي، لكن المعدن الأصفر سيبقى أحد أهم الأصول الاستراتيجية في المحافظ الاستثمارية العالمية.

أما على المدى القصير، فإن مسار الأسعار سيظل مرتبطاً بقدرة الذهب على الصمود فوق مستويات الدعم الحالية، وبالرسائل التي ستصدر عن الاحتياطي الفيدرالي، إضافة إلى تطورات الملف الإيراني وأسواق الطاقة العالمية، وهي عوامل ستحدد شكل المرحلة المقبلة للمعدن النفيس بعد أن فقد جزءاً كبيراً من المحفزات التي قادته إلى قممه التاريخية الأخيرة.

3

النظرة طويلة الأجل تبقى إيجابية رغم الضغوط الحالية

5 الذهب فقد عدداً من أقوى محركاته خلال الأشهر الماضية

4 انحسار الحرب التجارية سحب دعماً مهماً للمعدن الأصفر



مسارات الاقتصاد الحديث

8

التقلبات الاقتصادية من التوسع إلى الركود

كتب جورج حبيب

في زمن تتداخل فيه القرارات الاقتصادية مع تغيرات وسياسات وخيارات تؤثر في مستوى تفاصيل الحياة اليومية، لم يعد فهم الاقتصاد ترفاً معرفياً، بل ضرورة لفهم ما يدور حولنا من تفرقاً معرفياً، بل ضرورة لفهم ما يدور حولنا من



شهدت الأوضاع الاقتصادية تحسناً ملحوظاً مع بداية عام 1950، غير أن اندلاع الحرب الكورية سرعان ما أطلق موجة جديدة من ارتفاع الأسعار، رافقها توسع في الإنتاج وزيادة في الطلب على العمالة. لكن هذا الزخم لم يستمر طويلاً، فبحلول خريف عام 1953 بدأت بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية في تقليص نشاطها، ومع حلول مارس 1954 ارتفعت معدلات البطالة وتراجع الإنتاج الصناعي بنحو 10%، ومع ذلك، لم يدم هذا التراجع، إذ عادت عجلة الاقتصاد إلى الدوران بقوة خلال عام 1955، مسجلة مستويات قياسية في الإنتاج والتوظيف.

أهمية الدورة الاقتصادية

وتبرز هذه التطورات مدى تعقيد ما يعرف بدورة الأعمال الاقتصادية، إذ لا يمكن العثور على دورتين متماثلتين تماماً في خصائصهما أو نتائجهما. فقد شهد التاريخ فترات ازدهار لافتة مثل تلك التي سبقت عام 1929، كما عرف موجات تضخم في أعوام 1920 و1948 و1951، إلى جانب فترات ركود حادة أبرزها أزمة عام 1933. ومن هنا نتضح أهمية فهم طبيعة دورات الأعمال وعدم النظر إليها باعتبارها نمطاً ثابتاً أو متكرراً بالمدة والآثار نفسها.

فالاقتصاد لا يتحرك وفق مسار منتظم أو متشابه في جميع المراحل، كما أن الإنتاج لا يعكس دائماً حجم التقلبات الاقتصادية المرتبطة بالتضخم أو الركود. كذلك لا يمكن الاعتماد على مستويات التوظيف وحدها بوصفها مؤشراً كافياً لقياس تلك التحولات الاقتصادية. ولفهم هذه الظاهرة بصورة أوضح، يمكن تقسيم دورة الأعمال إلى أربع مراحل رئيسية. تبدأ بمرحلة الصعود التي تمثل فترة التوسع والازدهار الاقتصادي، تليها نقطة التحول من الصعود إلى الهبوط حيث تبدأ بوادر التباطؤ والأزمات بالظهور. ثم تأتي مرحلة التراجع أو الانكماش التي تتسم بضعف النشاط الاقتصادي، قبل أن تصل الدورة إلى نقطة التحول الصعودية التي تمهد لعودة الانتعاش واستعادة النمو.

التوسع الاقتصادي

وعند النظر إلى هذه المراحل، يتبين أن التوسع الاقتصادي لا يقود بالضرورة إلى التضخم. فعلى الرغم من أن فترات الصعود ارتبطت بارتفاع الأسعار في بعض الأعوام مثل 1920 و1948، فإن ذلك لم يحدث بالدرجة نفسها خلال أعوام أخرى مثل 1926 و1937. ففي

الطلب الكلي ودوره في تفسير التقلبات الاقتصادية



الشرائية للأفراد، ويؤثر بصورة خاصة في أصحاب الدخل الثابتة والمتقاعد الذين تتراجع القيمة الحقيقية لمداخيلهم مع ارتفاع الأسعار.

آثار التقلبات الاقتصادية

ولا تقتصر آثار هذه التقلبات على الاقتصاد المحلي فحسب، بل تمتد إلى الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. فالتغيرات التي تصيب مستويات الإنتاج والتوظيف والدخل في الاقتصادات الكبرى غالباً ما تنعكس على شركائها التجاريين وعلى استقرار الأسواق العالمية. لذلك فإن الأزمات الاقتصادية الكبرى لا تقاس فقط بخسائرها المالية المباشرة، بل أيضاً بما تتركه من آثار سياسية واجتماعية واستراتيجية تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

ولهذا تحظى دراسة دورات الأعمال بأهمية كبيرة لدى الاقتصاديين وصناع القرار، إذ تساعد على فهم أسباب التقلبات الاقتصادية واستشراف آثارها المحتملة قبل أن تتحول إلى أزمات واسعة النطاق. فكلما ازداد الوعي بطبيعة هذه الدورات وآليات عملها، أصبحت الاقتصادات أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات والحفاظ على الاستقرار وتحقيق النمو المستدام.

أسعار عدد من الخدمات الأساسية، بما في ذلك المرافق العامة ووسائل النقل.

مقارنة بين الأزمات الاقتصادية

ومن هنا يمكن ملاحظة أحد أبرز الفوارق بين الأزمات الاقتصادية الحديثة ونظيراتها في الماضي، إذ لم يعد انخفاض الأسعار يمثل السمة الرئيسية لفترات الركود كما كان سابقاً. ففي الوقت الحاضر، تنعكس آثار التراجع الاقتصادي بدرجة أكبر على مستويات الإنتاج وحجم العمالة، بينما تكون التغيرات السعريّة أقل حدة مقارنة بما شهدته الاقتصادات في العقود الماضية.

ورغم أن الاقتصاد يميل إلى تحقيق النمو وتحسين مستويات المعيشة على المدى الطويل، فإن التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل تظل مصدر قلق حقيقي. فالركود يؤدي إلى تباطؤ النشاط الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة وتعرّض الشركات وتراجع دخول المزارعين نتيجة انخفاض أسعار محاصيلهم. أما التضخم فيؤدي إلى تآكل القدرة

وتتباين استجابة القطاعات الاقتصادية لهذه التقلبات بشكل واضح. فالقطاع الزراعي، على سبيل المثال، لا يشهد تغيرات سريعة في حجم الإنتاج أو العمالة، إلا أن أسعار المنتجات الزراعية غالباً ما تتعرض لتقلبات واسعة، وعلى النقيض من ذلك، تميل أسعار منتجات صناعية مثل الصلب والسيارات إلى قدر أكبر من الاستقرار النسبي، في حين تتأرجح مستويات الإنتاج والتوظيف الصناعي بصورة أكثر وضوحاً.

الاستقرار الاقتصادي

وقد دفعت هذه الاختلافات الحكومات إلى تبني سياسات تهدف إلى الحد من التقلبات السعريّة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. فالدعم الحكومي للمنتجات الزراعية، وتشريعات الحد الأدنى للأجور، والعقود طويلة الأجل التي تبرمها النقابات العمالية، جميعها تضع حدوداً تحول دون الانخفاض الحاد في الأسعار أو الأجور. كما تسهم الأنظمة الحكومية في تنظيم

كما تتفاوت هذه الدورات من حيث الحدة. فقد بلغت بعض الأزمات مستويات قصوى، مثل الكساد الكبير في عام 1933، أو موجة التضخم التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واستمرت بين عامي 1946 و1948، وفي المقابل، مرت بعض فترات التراجع الاقتصادي بصورة محدودة التأثير، كما حدث في عام 1954، حيث كانت آثارها خفيفة إلى درجة أن كثيراً من الناس لم يشعروا بها أو لاحظوا انعكاساتها المباشرة على حياتهم اليومية.

ولا يقتصر الاختلاف على مدة الدورة أو شدتها، بل يمتد إلى نطاق تأثيرها. فبعض الأزمات تضرب مختلف قطاعات الاقتصاد في وقت واحد، كما حدث خلال كساد عام 1933 الذي طال الصناعة والإنشاءات والزراعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. بينما تظل أزمات أخرى محصورة في قطاعات محددة، مثل تراجع عام 1949 المعروف باسم «انتكاسة السلع الاستهلاكية»، والذي اقتصر تأثيره على مجالات اقتصادية معينة دون غيرها.

عام 1937، على سبيل المثال، بدأ الاقتصاد بالتراجع رغم استمرار وجود أكثر من سبعة ملايين عاطل عن العمل، ما يؤكد أن انتهاء مرحلة التوسع لا يرتبط دائماً ببلوغ الاقتصاد حالة تشغيل كاملة.

وبالمثل، فإن مرحلة التراجع الاقتصادي لا تنتهي دائماً بركود حاد أو كساد عميق. ففي حين شهدت أعوام 1921 و1933 أزمات اقتصادية قاسية، فإن فترات الانكماش التي سُجّلت في عامي 1949 و1954 كانت أقل حدة ولم تتطور إلى كساد شامل.

اختلاف التأثير من دورة إلى أخرى

تختلف الدورات الاقتصادية في مدتها وقوتها ونطاق تأثيرها، فبعضها يمتد لسنوات طويلة كما حدث خلال الفترة الممتدة بين عامي 1929 و1937، في حين أن بعضها الآخر لا يتجاوز بضعة أشهر، كما هو الحال في التراجعين الاقتصاديين اللذين شهدهما الاقتصاد خلال عامي 1949 و1954.

السياسة المالية ودورها في تشكيل الطلب الإجمالي

ورغم أن الحكومة تعيد إنفاق هذه الإيرادات في شراء السلع والخدمات، فإن حجم إنفاقها لا يساوي دائماً حجم ما تحصل عليه من ضرائب. ففي بعض الفترات قد تنفق الحكومة أكثر من إيراداتها الضريبية، فتغطي العجز عبر الاقتراض، بينما في فترات أخرى قد يقل إنفاقها عن إيراداتها، فتتجه إلى سداد جزء من ديونها.

وبهذا تلعب السياسة المالية دوراً محورياً في التأثير على حجم الطلب الإجمالي، سواء من خلال توسيع الإنفاق العام أو تقليصه. وينعكس ذلك مباشرة على مجموع الطلب في الاقتصاد، الذي يتكوّن من إنفاق المستهلكين والمنتجين والحكومة على السلع والخدمات المتاحة في السوق.

الرئيسي للطلب الإجمالي، إذ إن عملية إنتاج السلع والخدمات تولد دخلاً متعدد الأشكال، تشمل الأجور والمرتبات التي يحصل عليها العمال، والأرباح التي يحققها رجال الأعمال والشركات، إضافة إلى الإيجارات المدفوعة للملكي الأصول، والفوائد التي يحصل عليها الدائنون. وبذلك فإن النشاط الإنتاجي نفسه هو الذي يخلق القوة الشرائية اللازمة لاستمرار الدورة الاقتصادية.

ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن يتساوى إجمالي الإنفاق مع إجمالي الدخل في جميع الأوقات، إذ تتدخل عوامل مختلفة في هذا التوازن. فالحكومة، على سبيل المثال، تقوم بفرض الضرائب على الأفراد والشركات، وهو ما يؤدي إلى سحب جزء من الدخل القومي.

يُعدّ الطلب في المفهوم الاقتصادي أكثر من مجرد رغبة في الحصول على السلع والخدمات، إذ لا يتحقق الطلب فعلياً إلا إذا توافرت القدرة الشرائية التي تمكن الأفراد من الشراء. لذلك يميز الاقتصاديون بين الحاجة والرغبة من جهة، والطلب الفعلي من جهة أخرى، حيث يشترط الأخير وجود دخل أو قدرة مالية تدعم هذه الرغبة.

وخلال فترات الكساد الاقتصادي، قد تتوافر لدى ملايين الأفراد رغبات حقيقية في الاستهلاك، إلا أن ضعف الدخل أو نقص السيولة يحول دون قدرتهم على تلبية هذه الرغبات، ما يؤدي إلى تراجع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. ويعتبر النقد المتداول والدخل القومي المصدر



التضخم والركود بين الطلب والإنتاج الكلي



تحولات الإنتاج بين النمو والتراجع الاقتصادي

المفوضة التجارية البريطانية في الشرق الأوسط وباكستان اتفاقية التجارة ستحول السعودية إلى مركز استثمار عالمي



ستمثل اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ودول الخليج التي وقعت بين الطرفين في 20 مايو الماضي، نقلة نوعية للسعودية في تسريع تحولها إلى مركز عالمي للتجارة والاستثمار، عبر تعزيز الصادرات غير النفطية، وتحسين وتقوية القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، وخفض الحواجز التجارية، وحماية الملكية الفكرية، وفق ما صرحت به المفوضة التجارية البريطانية في الشرق الأوسط وباكستان سارة موني.

وقالت المتحدثة قالت أن الاتفاقية في جوهرها، ستسهل ممارسة الأعمال التجارية بين المملكة المتحدة والسعودية، وتجعلها أسرع وأقل تكلفة وأكثر قابلية للتنبؤ، عبر خفض الرسوم الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، ووضع قواعد أكثر وضوحاً لتجارة السلع والخدمات.

ويتوقع أن يسهم ذلك في زيادة إجمالية في التدفقات التجارية وتعميق العلاقات الاقتصادية الثنائية، كما تتيح الاتفاقية فرصاً جديدة مباشرة في قطاعات تتماشى

مع رؤية 2030، بما في ذلك الطاقة النظيفة، والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات المالية، والتصنيع المتقدم. وتكمل هذه الاتفاقية طموحات السعودية في جذب استثمارات أجنبية عالية الجودة، مع توفير حماية استثمارية أقوى وبيئة عمل أكثر استقراراً.

موني شددت على أنه في نهاية المطاف، يعزز هذا الاتفاق الشراكة الإستراتيجية

بين المملكة المتحدة والسعودية، ويدعم الشراكة الجديدة في القطاعات ذات الأولوية ضمن إستراتيجية المملكة المتحدة الصناعية الحديثة ورؤية السعودية 2030، حيث يسعى البلدان إلى تعزيز التعاون بشكل كبير، ما يرسم مساراً نحو تكامل أعمق، وازدهار مشترك، ومستقبل قائم على الاستثمار الإستراتيجي.

معلومة ورقم

24

مليار دولار

أبرمت بريطانيا واليابان شراكات في قطاعي الاستثمار والتكنولوجيا تتجاوز قيمتها 24 مليار دولار وسط توقعات بتوفير عشرات الآلاف من فرص العمل، وذلك خلال لقاء رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر بنظيرته اليابانية ساناï تاكيتشي.

اليابان ترسل وفداً إلى غرينلاند لاستخراج معادن أرضية نادرة

وأعلن البيت الأبيض في يناير أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يدرس سبل الاستحواذ على الجزيرة، مما أثار قلق دول حلف شمال الأطلسي في أوروبا. ومنذ ذلك الحين، انتقلت المحادثات إلى المسار الدبلوماسي.

وتحظى غرينلاند باهتمام كبير بسبب موقعها الاستراتيجي واحتياطياتها الغنية من المعادن الأرضية النادرة.

ذكرت صحيفة نيكاي أن اليابان تستعد لإرسال وفد إلى غرينلاند هذا الصيف لتقييم إمكانية استخراج المعادن الأرضية النادرة.

وأضافت الصحيفة أن الوفد سيضم مسؤولين من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وشركات تجارية والمنظمة اليابانية لأمن الطاقة والمعادن، مشيرة إلى أنهم سيجرون محادثات مع مسؤولي الحكومة هناك.

دردشة اقتصادية

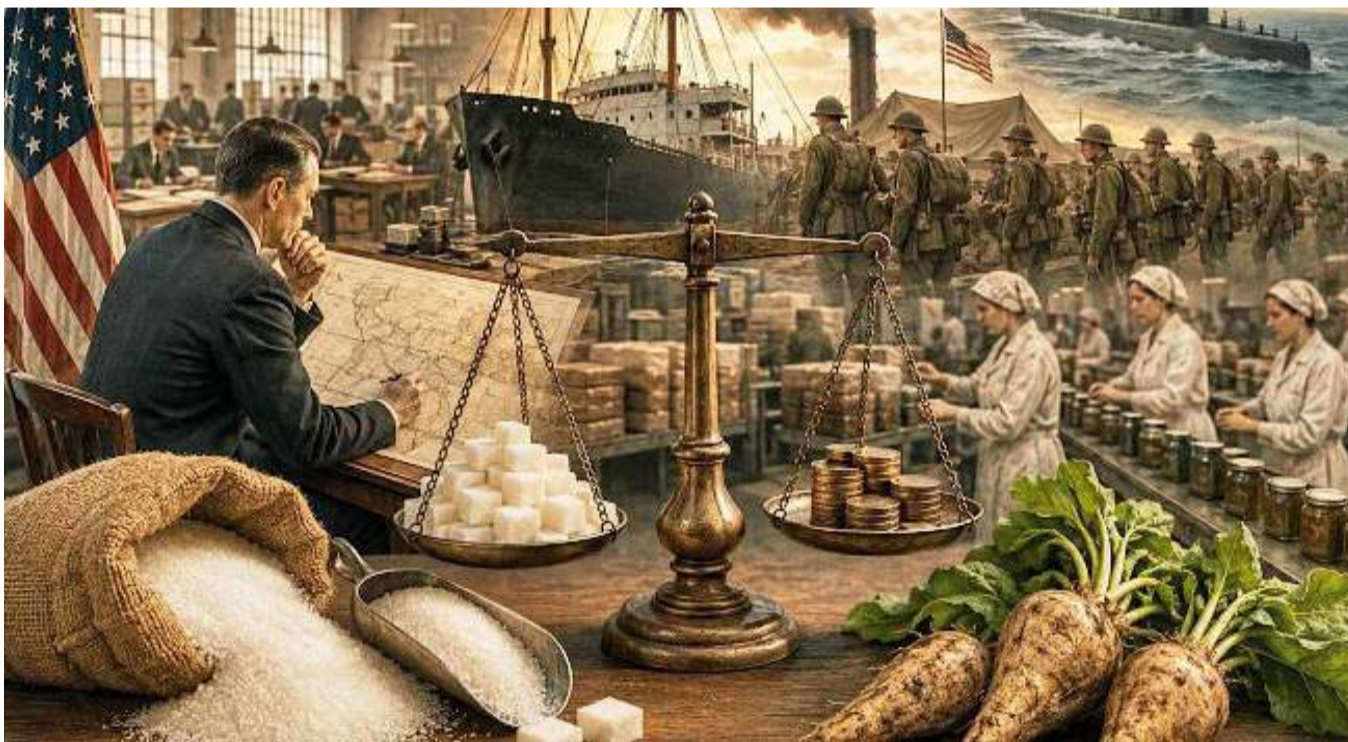
تجربة أمريكية كشفت مخاطر التحكم الإداري بأسعار السلع

السكر يشعل أزمة اقتصادية غيرت أمريكا

1 الحرب العالمية الأولى فجرت نقصاً حاداً بإمدادات السكر

2 البيروقراطية توسعت مع كل محاولة لمعالجة الأزمة

معظم الأزمات الاقتصادية الكبرى ترتبط في الذاكرة بالنفط أو الذهب أو العملات، لكن التاريخ يثبت أن بعض الأزمات تبدأ أحياناً من سلعة بسيطة موجودة على موائد الناس يومياً. ففي الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى، تحول السكر إلى محور واحدة من أبرز المعارك الاقتصادية والإدارية التي كشفت حدود قدرة الحكومات على التحكم بالأسعار وإدارة الأسواق من أعلى إلى أسفل. ورغم أن الدافع الأساسي كان حماية المستهلكين والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي خلال فترة الحرب، فإن التجربة انتهت إلى نتائج معاكسة في كثير من جوانبها، لتصبح بعد أكثر من قرن نموذجاً يدرسه الاقتصاديون عند مناقشة سياسات التسعير والتدخل الحكومي في الأسواق.



معظم الأزمات الاقتصادية الكبرى ترتبط في الذاكرة بالنفط أو الذهب أو العملات، لكن التاريخ يثبت أن بعض الأزمات تبدأ أحياناً من سلعة بسيطة موجودة على موائد الناس يومياً. ففي الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى، تحول السكر إلى محور واحدة من أبرز المعارك الاقتصادية والإدارية التي كشفت حدود قدرة الحكومات على التحكم بالأسعار وإدارة الأسواق من أعلى إلى أسفل. ورغم أن الدافع الأساسي كان حماية المستهلكين والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي خلال فترة الحرب، فإن التجربة انتهت إلى نتائج معاكسة في كثير من جوانبها، لتصبح بعد أكثر من قرن نموذجاً يدرسه الاقتصاديون عند مناقشة سياسات التسعير والتدخل الحكومي في الأسواق.

حرب عالمية تضغط على الإمدادات

في عام 1918 كانت الحرب العالمية الأولى تقترب من مراحلها الأخيرة، لكن تأثيراتها الاقتصادية كانت تتوسع على جانبي المحيط الأطلسي. ففي الولايات المتحدة ارتفع الطلب على السكر بصورة غير مسبوقة نتيجة احتياجات الجيش الأمريكي والقوات الحليفة، إضافة إلى زيادة استخدامه في حفظ الأغذية وتعليبها لتلبية متطلبات الجهد الحربي.

في المقابل، واجهت الإمدادات ضغطاً كبيراً بسبب اضطرابات الإنتاج في أوروبا، والمشكلات التي طالت مزارع قصب السكر في كوبا، فضلاً عن التهديدات التي شكلتها الغواصات الألمانية على حركة الشحن البحري. ومع اتساع الفجوة بين العرض والطلب، بدأت أسعار السكر ترتفع تدريجياً، ما أثار مخاوف واسعة داخل الأوساط السياسية والشعبية.

في تلك المرحلة برز اسم هربرت هوفر، الذي كان يشغل منصب مدير إدارة الغذاء الأمريكية، باعتباره المسؤول الأول عن إدارة ملف الغذاء خلال الحرب، وتمتع هوفر بسمعة كبيرة بصفته مهندساً ناجحاً ورجل إغاثة قاد العديد من العمليات الإنسانية قبل دخوله العمل الحكومي،

الأسعار ظهرت في القطاع الزراعي. فقد وجد مزارعو بنجر السكر أن محاصيل أخرى أصبحت أكثر ربحية مقارنة بزراعة السكر، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم السماح للأسعار بالارتفاع بما يعكس تلك التكاليف.

ومع تراجع الحوافز الاقتصادية، بدأت المخاوف تتزايد بشأن مستقبل الإنتاج المحلي. وللتعامل مع هذا الوضع، أطلقت الإدارة الأمريكية برامج لتشجيع الأسر والطلاب على زراعة بنجر السكر، وقدمت حوافز متنوعة للمشاركين، من بينها منح حصص إضافية من السكر.

كما شكلت لجان محلية للتحقيق في تكاليف الإنتاج والاستماع إلى شكاوى المزارعين. إلا أن هذه التحقيقات كشفت واقعاً أكثر تعقيداً، إذ تبين أن تكلفة إنتاج السكر تختلف بشكل كبير بين المناطق والمنتجين.

وكانت كوبا قادرة على إنتاج السكر بأسعار أقل بكثير من المنتجين الأمريكيين، ما دفع الإدارة إلى محاولة التوفيق بين الطرفين عبر شراء السكر المستورد منخفض التكلفة ودمجه مع الإنتاج المحلي الأعلى تكلفة ثم بيعه للمصافي بسعر متوسط.

غير أن هذه الحلول لم تعالج جذور الأزمة، بل أضافت مزيداً من التعقيد الإداري إلى سوق كانت تعاني أصلاً من نقص الإمدادات.

«مجاعة السكر» والدرس الاقتصادي الباقي

بحلول أواخر عام 1918 بدأت الصحف الأمريكية تتحدث عن ما أسمته «مجاعة السكر». وأصبح العثور على السكر أكثر صعوبة بالنسبة للمستهلكين، رغم أن الحكومة كانت تؤكد نجاحها في الحفاظ على الأسعار عند مستويات منخفضة. ولخص أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي جوهر الأزمة عندما أشار إلى أن انخفاض السعر لا يحمل أي قيمة حقيقية إذا كانت السلعة نفسها غير متوفرة في الأسواق. فالمستهلك لم يكن يبحث عن سعر أقل بقدر ما كان يبحث عن منتج يمكنه شراؤه فعلياً.

على احتياجاتها، واضطر بعضها إلى تقليص الإنتاج أو التوقف مؤقتاً. كما صدرت أوامر حكومية بخفض إنتاج الحلوى وبعض المنتجات الغذائية التي تستهلك كميات كبيرة من السكر. وفي الوقت ذاته، أصبح العديد من تجار التجزئة مترددين في تخزين السكر، لأن الأسعار المحددة لم تعد تغطي تكاليف النقل والتوزيع التي ارتفعت بفعل ظروف الحرب. وهكذا بدأت الأسواق تشهد نقصاً متزايداً في المعروض رغم بقاء الأسعار تحت السيطرة الرسمية.

ومع كل مشكلة جديدة كانت الحكومة تضيف طبقة جديدة من التنظيم والرقابة، ما أدى إلى توسع البيروقراطية بصورة متسارعة. فأصبحت السلطات تتدخل في الإنتاج والنقل والتوزيع وتحديد الأولويات الصناعية، وصولاً إلى تقرير الجهات التي تستحق الحصول على الإمدادات أولاً.

إحدى النتائج غير المتوقعة لسياسة تثبيت

طبيعي وفق آليات السوق. غير أن التدخل الحكومي حاول منع هذا التكيف الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى تشوهات متزايدة في السوق. فالأسعار المنخفضة شجعت المستهلكين على مواصلة الشراء والاستهلاك بمعدلات مرتفعة، بينما لم تمنح المنتجين الحافز الكافي لزيادة الإنتاج أو تحمل التكاليف المتصاعدة.

بيروقراطية تتوسع مع تفاقم الأزمة

ولتنفيذ سياسات التسعير، أنشأت إدارة الغذاء شبكة واسعة من اللجان والهيئات المتخصصة بإدارة سوق السكر، وتم توقيع اتفاقيات مع المصافي والمنتجين لتحديد الأسعار، مع التهديد بسحب التراخيص من الجهات التي تتجاوز السقوف المعتمدة.

لكن مع مرور الوقت بدأت المشكلات تتفاقم بدلاً من الانحسار. فالمصانع التي تعتمد على السكر واجهت صعوبات متزايدة في الحصول

ما عزز الثقة بقدرته على مواجهة الأزمة.

معركة الأسعار العادلة

عندما تولى هوفر إدارة الملف الغذائي عام 1917، كان مقتنعاً بأن المضاربين والتجار هم السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار السكر، ومن هذا المنطلق تبني سياسة تهدف إلى إبقاء الأسعار ضمن مستويات اعتبرها عادلة للمستهلكين الأمريكيين. وشملت الإجراءات تعليق تداول العقود الآجلة للسكر، وممارسة ضغوط مباشرة على المنتجين والمصافي لتحديد الأسعار ومنع زيادات إضافية. وكان الهدف المعلن هو حماية الأسر الأمريكية من موجة الغلاء ومنع الاستغلال خلال ظروف الحرب. لكن الواقع الاقتصادي كان أكثر تعقيداً مما بدا عليه. فالشبكة الأساسية لم تكن ناتجة عن المضاربة فقط، بل عن اختلال حقيقي بين العرض والطلب. فالسكر أصبح أقل توافراً وأكثر طلباً في الوقت نفسه، وهو ما دفع الأسعار إلى الارتفاع بشكل

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com